



## مجلس الوزراء

بمقتضى الفقرة (١) للباب (٩٤) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦٧/٢/٢٢

نصادق - بمقتضى المادة (٣١) من الدستور - على القانون المؤقت الآتي ونأمر بإصداره ووضع موضح التنفيذ المؤقت وإضافته الى قوانين المولاة على اساس عرضه على مجلس الامة في اول اجتماع يعتمده :-

قانون مؤقت رقم (٢١) لسنة ١٩٦٧

## قانون سلطة الكهرباء الاردنية

مادة ١ - اسم القانون :

يسمى هذا القانون المؤقت ( قانون سلطة الكهرباء الاردنية لسنة ١٩٦٧ ) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

الفصل الاول - التعاريف .

مادة ٢ - تعاريف :

يكون للكلمات والعبارات التالية المعاني المخصصة لها ادناه الا اذا دلت القرينة على خلاف ذلك .

تعني كلمة ( الوزير ) وزير الاقتصاد الوطني .

تعني كلمة ( السلطة ) سلطة الكهرباء الاردنية المؤسسة بمقتضى احكام هذا القانون .

تعني عبارة ( السلطة المحلية ) مجالس الامانات والبلديات والمجالس القروية والمحلية .

تعني كلمة ( المجلس ) مجلس السلطة المؤلف بمقتضى احكام هذا القانون لادارة وتولي شؤون السلطة .

تعني كلمة ( الرئيس ) رئيس السلطة المعين بمقتضى احكام هذا القانون .

تعني كلمة ( البرنامج ) البرنامج الكهربائي الموضوع للمملكة او لمنطقة فيها بمقتضى احكام هذا القانون .

تعني عبارة ( المحطة المختارة ) المحطة الكهربائية التي تشترها السلطة او تتفق مع اصحابها على شروط تشغيلها او اجراء التغييرات فيها بمقتضى احكام هذا القانون .

تعني كلمة ( المستملك ) السلطة او غيرها من اصحاب المشاريع الاخرين ممن يستملكون المشاريع الكهربائية بمقتضى احكام هذا القانون .

تعني عبارة ( منطقة التزويد ) المنطقة التي يسمح لاصحاب المشاريع تزويد الطاقة الكهربائية ضمنها .

تعني عبارة ( التزويد بالخدمة ) الطاقة الكهربائية المزودة لغايات التوزيع .

تعني كلمة ( شركة ) اية شركة مؤلفة بموجب القوانين المرعية .

تعني كلمة ( مستهلك ) اي شخص او هيئة مزودة او يحق لها ان تزود بالطاقة الكهربائية من اصحاب المشاريع .

تعني كلمة ( الطاقة ) الطاقة الكهربائية المولدة او الموردة او المستعملة لأية غاية ما عدا نقل الرسائل .

تعني عبارة ( الجهاز الكهربائي ) الجهاز الذي ترتبط جميع اسلاكه الموصله واجهزته ببعضها كهربائياً او مغناطيسياً .

تعني عبارة ( الوازم الكهربائي ) الخطوط الكهربائية والادوات والمعدات والاجهزة المصممة لاستعمال المستهلكين لاغراض الانارة او التدفئة او القوة او اية اغراض او مقاصد اخرى يمكن استغلال الطاقة الكهربائية من اجلها .

تعني عبارة ( الخط الكهربائي ) اي سلك او اسلاك او موصل بما في ذلك اية وسائل تستعمل لاغراض نقل الطاقة محاطة بغلاف او لباس او غطاء او انبوب او ماسورة او عازل يضمها او يحيطها او يسندها كلياً او جزئياً بما في ذلك اية ابنية او اجهزة خاصة بها من اجل ايصال او نقل او تحويل او توزيع الطاقة كما تعني أي عمود أو سارية أو حاجز أو سلك مشد أو لائحة خطر أو أية اجهزة او معدات تستعمل لهذه الغاية .

تعني عبارة ( خط النقل الرئيسي ) اية خطوط ارضية او هوائية بضغط كهربائي مرتفع ( لا تشكل جزءاً أساسياً من جهاز التوزيع العائد لاصحاب المشروع او جهاز التوزيع العائد لدائرة سكة حديد او دائرة ميناء ) والتي تستعمل لاغراض نقل الطاقة من محطة توليد الى اية محطة توليد اخرى او الى اية محطة تحويل بما في ذلك المحولات الرافعة او المخفضة والاجهزة ولوحات المراقبة اللازمة لضبط الخطوط الارضية والهوائية والابنية اللازمة لاحتواء هذه المحولات والاجهزة ولوحات المراقبة .

تعني عبارة ( محطة التوليد ) اية محطة لتوليد الطاقة الكهربائية بما في ذلك اية ابنية او مصانع او منشآت تستعمل لهذا الغرض والاعراض التابعة لها وكل ما يربطها بالخطوط لتوليد ، ولا تشمل اية محطة لتحويل او تغيير او توزيع الطاقة الكهربائية .

تعني كلمة ( الرخصة ) فيما عدا الرخصة لمقاصد المادة ( ١٥ ) الرخصة المدفوعة بموجب التشريعات المرعية لأية سلطة أو مؤسسة أو هيئة أو شركة أو شخص يخول بموجبها تزويد الطاقة الكهربائية في أية منطقة تزويد في المملكة .

تعني كلمة ( شارع ) كل طريق أو ميدان أو ساحة أو ممر نافذ أو غير نافذ يملك الجمهور حق المرور فيه أو العبور اليه وتشمل أيضاً الطريق الواقعة تحت أو فوق الجسور العامة وكل طريق أو ممر مستعمل أو يراد استعماله لتأمين الوصول الى بناءين أو أكثر سواء كان للجمهور حق المرور فيه أو لم يكن وتعتبر جميع الابنية والمجاري والاخاديد الواقعة على جانبي أي شارع قسماً منه .

تشمل عبارة ( خط النقل ) عندما تشير الى خط نقل رئيسي كما هو معرف بهذا القانون ، جميع الاشغال الواردة في ذلك التعريف وتشمل عندما تشير الى أي خط آخر جميع الاشغال الضرورية التي تستعمل في ضبط خط النقل ونقل الطاقة بواسطته وجميع الابنية أو أي جزء منها اللازمة لاحتواء هذه الاشغال .

تعني عبارة ( صاحب مشروع ) السلطة أو اية مؤسسة أو هيئة أو شركة أو شخص يخول بتزويد الطاقة الكهربائية ضمن اية منطقة تزويد .

تعني كلمة ( المشروع ) اية ارض وما عليها من انشاءات أو حقوق أو مشاغل أو اية اموال أو معدات لغايات تزويد الطاقة الكهربائية وتشمل الحق بتزويد الطاقة الكهربائية .

تعني عبارة ( منشآت كهربائية ) أي خط كهربائي أو آلات أو معدات أو أجهزة أو ادوات تستعمل لاغراض توليد أو نقل أو توزيع أو تحويل الطاقة الكهربائية ولا تشمل على اللوازم الكهربائية .

تعني كلمة ( الاشغال ) جميع الابنية والمكينات والانشاءات والآلات والمعدات والاجهزة والخطوط الكهربائية والابنية والاشغال المائية والسدود والاشغال الكهربائية وخطوط الانابيب واية مواد أو اشياء من أي نوع وتكون لازمة لتزويد الطاقة ولتنفيذ غايات صاحب المشروع بمقتضى هذا القانون .

#### الفصل الثاني - السلطة وواجباتها وصلاحياتها .

##### مادة ٣ - السلطة وغاياتها ومركزها :

١ - تؤسس في المملكة هيئة تسمى ( سلطة الكهرباء الاردنية ) يكون لها صفة اعتبارية وتمتع باستقلال مالي وإداري ولها حق التملك والتصرف وبيع الاموال المنقولة وغير المنقولة ولها حق التعاقد وحق المقاضاة باسمها وممارسة جميع ما تتطلبه احكام هذا القانون الا انه يمنع عليها خلال سريان مفعول اية كفالة كالمقصود عنها في المادة ( ٤٢ ) من هذا القانون ان تباع أو ترهن أو تصرف بما شابه ذلك في اموالها غير المنقولة بدون موافقة مجلس الوزراء وتنسب من الوزير .

٢ - تكون للسلطة صلاحية تزويد الطاقة الكهربائية في جميع انحاء المملكة فيما عدا المناطق التي اقتصر حق تزويد الكهرباء فيها على اشخاص أو مستملكين آخرين أو هيئات أخرى بمقتضى احكام القانون .

٣ - يكون مركز السلطة في مدينة عمان ويتوزع ان تؤسس مكاتب أو فروع في أي مكان في المملكة .

##### مادة ٤ - مجلس السلطة :

١ - يعين مجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير مجلساً للسلطة مكوناً من ثمانية اعضاء ويعين من بينهم بناء على تنسيب الوزير رئيساً ونائباً لرئيس ومديراً عاماً .

٢ - فيما عدا المدير العام لا يشترط في العضو ان يتفرغ لاعدال السلطة .

٣ - يعين اعضاء المجلس مرة واحدة كل ثلاث سنوات فيما عدا المدير العام الذي يحتفظ بعضويته طيلة بقاءه في منصبه ويجوز تعيين الاعضاء لمدة أو مدد أخرى مماثلة .

٤ - يقبل مجلس الوزراء استقالة اعضاء المجلس ويجوز له ان يعين عضواً آخر ليحل محل العضو المستقيل أو المتوفى الى حين انتهاء مدة الثلاث سنوات المنصوص عنها في الفقرة ( ٣ ) من هذه المادة .

٥ - اذا عجز بعض اعضاء المجلس عن اداء واجباتهم بسبب المرض أو الغياب المؤقت عن المملكة أو لأي سبب آخر بحيث لا يتوفر النصاب القانوني لانعقاد جلسات المجلس حسبما هو منصوص عنه في هذا القانون في ثلاث مرات متتالية فيجوز لمجلس الوزراء أن يعين اعضاء بديلين ليحلوا محلهم الى حين انتهاء حالة العجز المذكورة .

٦ - يجوز انتهاء عضوية رئيس أو اعضاء مجلس السلطة في أي وقت قبل انتهاء مدة العضوية بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير ، وللمجلس الوزراء صلاحية تعيين عضو أو اعضاء جدد الى حين انتهاء مدة الثلاث سنوات المنصوص عنها في الفقرة ( ٣ ) من هذه المادة .

٧ - لا يحق لعضو مجلس الامة ان يكون عضواً في مجلس السلطة .

##### مادة ٥ - مكافآت اعضاء مجلس السلطة :

يمنح اعضاء المجلس من اموال السلطة المكافآت والعلاوات التي يحددها مجلس الوزراء بتنسيب من الوزير .

##### مادة ٦ - النصاب القانوني لمجلس السلطة :

١ - تكون اجتماعات مجلس السلطة قانونية اذا حضرها خمسة اعضاء على الاقل على ان يكون احدهم الرئيس أو نائب الرئيس .

هكذا من المأهول

- ٢ - يرأس الرئيس جلسات المجلس وينوب عنه نائب الرئيس في حالة غيابه .
- ٣ - تتخذ قرارات المجلس بالأغلبية المطلقة لأصوات الأعضاء الحاضرين وإذا تساوت الأصوات يكون لرئيس المجلس صوت مرجح .
- ٤ - مع مراعاة الفقرة ( ١ ) من أحكام هذه المادة يجوز للسلطة أن تستمر في ممارسة أعمالها على الرغم من وجود شواغر في عضوية المجلس .
- ٥ - مع مراعاة أحكام هذا القانون لمجلس السلطة أن يضع التعليمات المتعلقة بعدد جلساته ومكان انعقادها والدعوة إليها والأجراءات وضبط الوقائع وفتح وحفظ السجلات والحسابات وتدقيقها .
- ٦ - إذا كان لأي عضو من أعضاء المجلس أو لأي من أصوله أو فروعه أية مصلحة أو منفعة في أي عقد أو مقالة أو صفقة أو مشروع بنوي المجلس إبرامه أو تنفيذه فعليه أن يعلم المجلس عن ماهية هذه المصلحة أو المنفعة ويجري تدوين ذلك في وقائع الجلسة التي تبحث فيها والمجلس أن يقرر عدم اشتراكه في مداولات وقرارات المجلس المتخذ في هذا الشأن .

#### مادة ٧ - صلاحيات وواجبات السلطة :

تمارس السلطة الصلاحيات وتقوم بالواجبات التالية المبينة أدناه بموجب قرارات المجلس الصادرة عنه بمقتضى أحكام هذا القانون :-

- ١ - تزويد الطاقة الكهربائية الكافية بشكل اقتصادي فعال وبالجملعة لأصحاب المشاريع الآخرين الذين ترتبط شبكات التوزيع التابعة لهم بشبكة السلطة ضمن برنامج أو برامج يوافق عليها الوزير وفقاً لأحكام المادة ( ١٨ ) من هذا القانون .
- ٢ - تزويد الطاقة الكهربائية الكافية والرخيصة وعلى أسس اقتصادية للمستهلكين في أية منطقة تزويد لا تدخل في منطقة يزودها أصحاب المشاريع الآخرون بالطاقة الكهربائية .
- ٣ - إدارة وتشغيل أي مشروع كهربائي يعود للسلطة وإية انشاءات تستملكها أو تنشؤها السلطة بمقتضى أحكام هذا القانون .

٤ - إسماء المشورة للوزير في كل ما يتعلق بتوليد الطاقة الكهربائية ونقلها بالخطوط الرئيسية وتوزيعها واستعمالها في أية منطقة لا تدخل في منطقة تزويد تابعة لأصحاب المشاريع الآخرين .

٥ - إسماء المشورة للوزير في كل ما يتعلق باستغلال المصادر الطبيعية وتنظيمها لتوليد الكهرباء في المملكة بالتعاون مع الجهات المختصة بمسائل المياه والري والبيئة والموارد الطبيعية .

- ٦ - التعاون حيثما يلزم مع الجهات الحكومية أو أية شركة أو هيئة أو مؤسسة أو أي شخص لضمان استعمال الكهرباء إلى أبعد مدى في تنمية واستغلال المصادر الطبيعية وفي زيادة الانتاج القومي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة في المملكة .
- ٧ - اجراء الابحاث لزيادة وتحسين توريد الطاقة الكهربائية وتخفيض كلفتها .

#### مادة ٨ - صلاحيات اضافية للسلطة :

يجوز للسلطة وبالإضافة لأي من الصلاحيات الأخرى الممنوحة لها أن :

- ١ - تشتري أي مشروع كهربائي بالاتفاق مع أصحابه ويقرر من مجلس الوزراء بتسبب من الوزير وذلك بالإضافة إلى المشاريع التي تستملكها السلطة بمقتضى أحكام هذا القانون .
- ٢ - تتفق مع أصحاب المشاريع لتدخلهم ممارسة أية صلاحية من صلاحياتها الممنوحة لها في هذا القانون إذا استنسبت ذلك لاعتبارات محلية على أنه لا يجوز للسلطة أن تخول لغيرها أي صلاحية فيما يخص محطات التوليد المختاره بدون موافقة من مالكيها أو أن تخول لغيرها صلاحية تقديم البرامج أو تحديد التعرفة بمقتضى أحكام هذا القانون .
- ٣ - تقوم بصناعة أو انتاج المعدات والأجهزة والأدوات الكهربائية وإية أعمال أخرى تتعلق بمشاريع الكهرباء .
- ٤ - تقوم بأية أعمال ترى أنها ضرورية أو مفيدة أو ملائمة لتنفيذ أعمالها وواجباتها ولتنمية وتسهيل استغلال موجوداتها على خير وجه .

#### مادة ٩ - صلاحية الاستملاك :

مع مراعاة أحكام المادة ( ٣٤ ) وغيرها من أحكام هذا القانون والجداول الملحق به يجوز للسلطة وفق أحكام قانون الاستملاك المعمول به أن تستملك أي مشروع حسبما ورد تعريفه في هذا القانون وتعني كلمة ( ارض ) لأغراض الاستملاك المعني المخصص لها في قانون الاستملاك المذكور . وتعتبر المشاريع التي يتم استملاكها بمقتضى أحكام هذا القانون مشاريع للمصلحة العامة .

#### مادة ١٠ - ممارسة السلطة لأعمالها بواسطة موظفيها ووكلائها :

- ١ - مع مراعاة أحكام هذا القانون يجوز للسلطة أن تمارس أي من صلاحياتها وأن تقوم بالمهام والواجبات المترتبة عليها بواسطة أي موظف أو مستخدم من موظفيها أو مستخدميها المفوضين من قبل السلطة .
- ٢ - للسلطة أن تعين أو تستفيد من خبرة الخبراء والفنيين والوكلاء في اعداد البرامج وإسماء المشورة وغير ذلك مما يتعلق بأعمال السلطة وأن تدفع لهم الرواتب والأجور والمكافآت والمزايا التي تراها مناسبة .

## مادة ١١ - صلاحية دخول الأراضي والابنية :

يجوز لموظفي ومستخدمي السلطة المفوضين خطياً من قبل الجهة المختصة في السلطة بعد توجيه اشعار خطي مدته ٢٤ ساعة لمن يشغل الأرض أو البناء أن يدخلوا إلى الأرض أو البناء في الاوقات المعقولة للقيام باعمال المسح والاستقصاء والدراسة أو ما كان ضرورياً لممارسة الصلاحيات المناطة بالسلطة بمقتضى احكام هذا القانون على انه يتوجب على السلطة ان تدفع التعويض اللازم عن اية اضرار تنتج عن الدخول إلى الأرض أو البناء أو القيام بأي عمل من الاعمال المذكورة اعلاه . وفي حالة الاختلاف على مقدار التعويض ما بين المتضرر والسلطة يحال الامر إلى التحكيم وفق احكام هذا القانون .

## مادة ١٢ - حق الارتفاق :

## ١ - يجوز للسلطة :

أ - وضع اي خط كهربائي تحت الأرض وغيرها وفوقها باستثناء الأرض المقام عليها ابنية أو المستعملة كحدائق أو منتزهات وذلك ضمن احكام القانون . وحيثما يوضع الخط المذكور عبر الأرض يحق للسلطة الدخول إلى الأرض من اجل صيانته وتصلحه وتغييره .

ب - ان تضع لغايات تزويد الطاقة لمشغل اي بناء اي خط كهربائي واي عداد خلال او عبر وعلى اي بيت للدرج او مر او ميدان يمكن من الوصول إلى البناء او على اية ناحية منه او عليه .

ج - إن تستعمل اي أرض أو بناء أو شارع أو حائط أو جسر لاستناد أي خط كهربائي . ويشترط في ذلك دائماً قيام السلطة قبل ممارستها لصلاحياتها المنصوص عنها في الفقرات ( أ ب ج ) من هذه المادة اعطاء اشعار خطي إلى مالك أو شاغل الأرض أو البناء أو العقار أو الشارع أو الحائط أو الجسر أو المسؤول عن هذه الاشياء التي يقصد بممارسة الصلاحيات بشأنها متضمناً رغبته ووصفاً لطبيعة وموضع - او عداد يقصد وضعه او استناده بتلك الصورة ، وإذا تخلف المالك أو المشغل أو المسؤول كما هو الحال عن اعطاء موافقة خلال ٢١ يوماً من تاريخ الاشعار ، او اشترط بعض الشروط لتلك الموافقة والتي لم يقبل بها السلطة ، فعندها لا يجوز للسلطة ممارسة صلاحياتها بدون اذن الوزير . ويجوز للوزير بعد منحه لجميع الفرقاء فرصة لبيان وجهة نظرهم وإذا وجد ان ذلك من مقتضيات العدل ان يمنح موافقته المطلقة أو المقيدة بایه شروط يراها عادله ، وعلى الوزير عند منحه الموافقة او عند وضع الشروط ( بما في ذلك اعطاء او وضع اي اجزاء من الخطوط الكهربائية تابعة لعمد الأرض ) ان يأخذ بعين الاعتبار تأثير تلك الاعمال على الجيران وعلى قيمة الأرض أو البناء أو الشارع أو الحائط أو الجسر او على اية حقوق متعلقة بها .

٢ - اذا اصاب ضرر اية عتارات أو اراض او ابنية او حترق ارتفاق او منفعة في الأرض او المياه او عليها او اي حق تصرف في الأرض أو اية شجرة أو اي شئ آخر ثابت عليها فيجب على السلطة ان تدفع إلى اصحابها تعويضاً عادلاً عن كل ضرر يلحق بهم بسبب هذا القانون وإذا تعذر الوصول إلى اتفاق على مقدار التعويض فتدفع لهم السلطة التعويض الذي يقرر بالتحكيم وفق احكام هذا القانون .

٣ - عندما يقدم طلب للوزير لاختذ موافقته على وضع اي خط كهربائي فوق الأرض وتقدم اعتراضات بأن هذا الخط سيلحق ضرراً بأي اثر تاريخي فعلى الوزير قبل اعطاء الموافقة او فرضه الشروط ان يأخذ بعين الاعتبار مطالعات الجهة المسؤولة عن ذلك الاثر للحيلولة دون إلحاق الضرر المذكور .

وتعني عبارة ( اثر تاريخي ) لاغراض هذا البند اي بناء اثرى او جزء منه او بقاياه مما تنتمي المصلحة العامة الاحتفاظ به بسبب قيمته التاريخية المعمارية او التقليدية او الفنية او الاثرية ، مع موقع هذا الاثر او موقع بقاياه او اي جزء من الأرض المجاورة له ، واللائمة لاقامة سور أو سياج حوله للمحافظة عليه ووقايته كما يشمل وسائل المرور المؤدية إليه .

٤ - مع مراعاة ما جاء في هذا القانون . وحيثما تقوم السلطة بوضع اي خط كهربائي بموجب نصوص هذه المادة في او على او فوق او تحت او عبر او قرب اي شارع او سكة حديد او مجرى ماء او ميناء او بحيره او مطار او منتزه ، على السلطة وضع هذا الخط بشكل لا يتعارض ولا يعيق او يتدخل في المرور على الشارع او سكة حديد او حركة الملاحة في المجرى المائي او الميناء او البحيره او استعمال المطار او المنتزه المذكورين .

٥ - يحق للوزير بأمر ينشره في الجريدة الرسمية ان يبين فئات الابنية التي لاتشملها الفقرة (أ) من البند (١) من هذه المادة ، ويستعمل البيان المذكور لاغراض تفسير وتطبيق احكام الفقرة (أ) من البند (١) من هذه المادة .

٦ - حيثما تكون السلطة قد وضعت أي خط كهربائي او عداد بموجب اتفاقيات او ترتيبات قابلة للانتهاء ، سواء كان ذلك قبل او بعد نفاذ هذا القانون ، والذي كان بالامكان وضعه كذلك بموجب نصوص هذه المادة يجوز للسلطة على الرغم من انتهاء تلك الاتفاقية او الترتيب ، ابقاء هذا الخط او العداد في موضعه بموجب الشروط التي كانت تطبق سابقاً ،

الا اذا تقدم المالك او المشغل او المسؤول المذكورين اعلاه كما هو الحال باعتراض وفي تلك الحالة لا يبقى الخط او العداد في موضعه الا اذا تم الالتزام باحكام هذه المادة . ويشترط في ذلك انه يجوز للسلطة اثناء الابقاء على خط او عداد في موضعه على الوجه المذكور ان تتقدم إلى الوزير لاعادة النظر في الشروط الخاصة بذلك ، وفي مثل هذه الحالة يجوز للسلطة تطبيق احكام هذه المادة وكان الابقاء على الخط او العداد الكهربائي في موضعه مساوياً لوضعه كذلك . ولا تلزم السلطة بإزالة الخط او العداد إلى ان يعطي الوزير قرار بهذا الشأن .

هكذا من الأشغال

٧ - لا يوجد في هذه المادة ما يمنع السلطة من الدخول في اتفاقية تسمى عادة باتفاقية حق المرور مع مالك أو مشغل إيقار أو لأغراض وضع خط كهربائي عبر الأرض المذكورة أو الاتفاق على ترتيبات مع المالك أو المشغل أو المسئول عن إية أرض أو بناء أو عقار أو شارع أو حائط أو جسر ، لأغراض وضع أي خط كهربائي أو عداد أو استعمال إية أرض أو بناء أو شارع أو حائط أو جسر لاستناد أي خط كهربائي .

#### مادة ١٣ - حق دعم وتثبيت الخطوط الكهربائية :

حيثما تقوم السلطة ، عدلاً بصلاحياتها المنصوص عنها في هذا القانون ، بوضع دعائم على إية أرض لأي خط كهربائي فوق الأرض يخق لما تبنيتها بالشكل الكافي وإذا لم يكن بإمكانها ممارسة ذلك الحق بسبب عدم تملك أي شخص للصلاحيات الضرورية لتصرف أو بسبب تمنعه عن منح الموافقة بصورة معتولة أو اشتراطه شروطاً غير متبولة فيجوز للسلطة إحالة الموضوع إلى الوزير الذي يخق له وبعد سماع وجهات نظر جميع الفرقاء منح السلطة الحق المطلوب بدون شروط أو وفق الشروط التي يراها ، إذا رأى ذلك عادلاً .

#### مادة ١٤ - استغلال مصادر المياه :

١ - يجوز للسلطة بموافقة مجلس الوزراء بناء على تنسيب من الوزير ومع مراعاة إية شرط يفرضها في هذا الصدد ان تستنبط وتحوّل وتجمع وتخزن وتنقل وتستعمل المياه من أي مصدر من مصادر المياه يكون مخصصاً لأغراض هذا القانون وذلك حسبما تقتضيه أعمال السلطة بما في ذلك توليد الطاقة الكهربائية على انه يتوجب على السلطة ان تعيد المياه غير المستهلكة بدرجة من النقاوة لا تقل عن تلك التي كانت عليه عند استنباطها أو تحويلها .

٢ - تنفيذاً لأحكام الفقرة ( ١ ) من هذه المادة يجوز للسلطة بموافقة مجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير ان تتعاون أو تشترك مع إية سلطة محلية أو شركة أو أي شخص يكون مسؤولاً عن ضبط أو تخزين أو استغلال المياه ، وفي هذه الحالة يحدد مجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير شروط المشاركة أو التعاون المذكورين وكميات المياه المخصصة للأطراف المعنيين حيثما يلزم ذلك .

٣ - يجوز لمجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير ان يعلن إية منطقة تجمع أو بحيرة أو أي نهر أو جدول أو بئر أو مجرى أو غير ذلك من مصادر المياه الطبيعية مصدر مياه مخصص لأغراض هذا القانون شريطة ان يكون مملوكاً ملكية فردية ، وللمجلس الوزراء ان يضع الشروط والقيود الواجب مراعاتها في ذلك .

٤ - على الرغم مما جاء في القوانين الأخرى لا يجوز لأي شخص ان يسد أو يعوق أو يتسبب في سد أو إعاقة أي مصدر من مصادر المياه المخصصة لأغراض هذا القانون بأي شكل من

الاشكال دون ان يشمر السلطة خطياً قبل ذلك بثلاثة اشهر وعليه ان يحدد طبيعة العمل الذي ينبغي القيام به ويجوز للسلطة قبل انتهاء المدة المذكورة ان تحذر على الشخص المذكور باشعار خطي القيام به . له أو تفرض عليه شروطاً معينة في تنفيذه اذا وجدت ان هذا العمل سيؤثر تأثيراً فعالاً في اعدال السلطة المصروفة لمسا بمقتضى احكام هذا القانون ، ويجوز للشخص المذكور اذا لم يتنعم بالحظر أو الشروط ان يعترض لدى الوزير وعلى الوزير ان يرفع الاعتراض مرفقاً بمطالعة الى مجلس الوزراء للبت فيه .

#### مادة ١٥ - الحقن المكتسبة لاستغلال مصادر المياه :

لا يؤثر الاعلان الصادر بمقتضى احكام الفقرة ( ٣ ) من المادة ( ١٤ ) من هذا القانون في إية رخصة منحت بمقتضى احكام أي قانون آخر قبل تاريخ الاعلان لاستنباط أو تحويل أو تجميع المياه من إية منطقة تجمع مياه أو بحيرة أو أي نهر أو جدول أو بئر أو مجرى أو غير ذلك من مصادر المياه الطبيعية فيما عدا الرخصة الممنوحة قبل تاريخ الاعلان بخمسة عشرة سنة أو أكثر لإقامة انشاءات عامة للمياه اذا كان من رأي الوزير ان صاحب الرخصة لم يكن قد مارس حقوقه الناشئة عنها بممارسة تلي وجه معقول .

#### مادة ١٦ - توجيهات الوزير :

١ - يجوز للوزير بعد التشاور مع مجلس السلطة ان يصدر توجيهات ذات طبيعة عامة أو خاصة ضمن احكام هذا القانون ، فيما يتعلق بطريقة ممارسة السلطة لصلاحياتها والقيام بواجباتها المنصوص عنها في هذا القانون وعلى السلطة الالتزام بهذه التوجيهات دون تأخير .

٢ - اذا كان لمجلس السلطة إية اعتراضات على توجيهات الوزير فعلى المجلس ان يقدم هذه الاعتراضات واسبابها خطياً إلى الوزير وعلى الوزير ان يرفعها مع توجيهاته المعترض عليها إلى مجلس الوزراء للبت فيها .

#### مادة ١٧ - موظفو ومستخدمو السلطة :

١ - للسلطة ان تعين العدد اللازم من الموظفين والمستخدمين وان تدفع لهم الرواتب والاجور والعلاوات والمصاريف بموجب احكام نظام للموظفين يصدر استناداً إلى هذا القانون .

٢ - إلى ان يصدر نظام خاص لموظفي ومستخدمي السلطة بمقتضى احكام هذا القانون ، يخضع الموظفون والمستخدمون للقواعد والتعليمات التي يضعها المجلس بموافقة الوزير .

٣ - يكون جميع موظفي ومستخدمي السلطة تحت الاشراف الاداري للمدير العام الذي يكون مسئولاً تجاه المجلس عن الادارة العامة لأعمال السلطة بما في ذلك المراقبة وحفظ النظام وتنسيق عمل موظفي ومستخدمي السلطة ويكون مسئولاً عن المحافظة على موجودات السلطة وعن تنفيذ قرارات المجلس واعمال السلطة اليومية .

هكذا من المأهول

## الفصل الثالث - برامج السلطة

## مادة ١٨ - اعداد وتنفيذ البرامج :

١ - على مجلس السلطة في اسرع وقت ممكن ان يعد ويقدم الى الوزير برنامجاً أو برامج للمملكة أو لاي منطقة فيها وتشتمل على ما يلي :-

أ - تعيين محطات توليد الكهرباء سواء كانت جديدة أو قائمة حالياً التي ستختارها السلطة ( وتسمى فيما بعد محطات مختارة ) كمحطات لتوليد الطاقة الكهربائية لاغراضها .

ب - النص على تدابير ربط المحطات المختارة بعضها ببعض أو ربطها مع شبكات التوزيع التابعة لاصحاب المشاريع الاخرين بخطوط كهربائية رئيسية تبنيها السلطة ، أو بواسطة هذه الخطوط ربط شبكة التوزيع التابعة للسلطة في تلك المنطقة مع شبكة التوزيع في اية منطقة اخرى حيث يجري بناء شبكة للتوزيع أو ستبنى فيها هذه الشبكة فيما بعد .

ج - تخويل السلطة اتخاذ التدابير المؤقتة ( اثناء تنفيذ البرنامج ) فيما بينها وبين اصحاب محطة توليد الكهرباء ( سواء كانوا اصحاب مشاريع ام لا ) بشأن اخذ واعطاء الطاقة الكهربائية من قبل السلطة وبشأن تشغيل محطة توليد ( سواء كانت مختارة ام لا ) من قبل اصحابها .

د - وضع الترتيبات الاضافية أو الطارئة أو الناتجة مما يبدو من المصلحة وضعه اوكان ضروريا لاغراض المذكورة انفاً .

هـ - تقديرات التكاليف الرأسمالية للبرنامج بالتفصيلات التي يوافق عليها الوزير .

ويشترط ان لا تدخل اية محطة لتوليد الكهرباء كمحطة مختارة في اي برنامج بدون موافقة اصحابها اذا لم يكونوا من اصحاب المشاريع وان لا تدخل كذلك لاغراض اي مشروع كما جرى تعريفه في هذا القانون ، ولا يترتب على اصحاب المحطة المذكورة اي التزام بالتدبيرات المؤقتة لاي برنامج .

٢ - على الوزير ان يرسل لمن لهم علاقة مباشرة نسخاً عن البرنامج وان يعلن في ثلاث صحف محلية على الاقل عن البرنامج المبدى وماهيته وتفصيل موجز عنه بحيث يتسنى لمن قد يلحقه ضرر من تنفيذ البرنامج أو اي جزء منه ان يقدم اعتراضاً للوزير خلال شهر واحد من تاريخ الاعلان .

٣ - للوزير بعد ان يطلع على الاعتراض ويجري التحقيقات التي يرى لزوماً لها من قبله او من قبل من يفوضه بذلك ان يوافق على البرنامج كلياً أو جزئياً وان يعلن عن البرنامج كاتمت الموافقة عليه في الجريدة الرسمية وثلاث جرائد محلية .

على انه ليس في هذه المادة ما يمنع الوزير من معاودة الاعلان في الجريدة الرسمية عن موافقته عن تنفيذ جزء أو اجزاء من البرنامج في المنطقة نفسها .

٤ - بعد صدور الموافقة النهائية من الوزير تقوم السلطة بتنفيذ البرنامج او اي جزء منه في المنطقة ، واذا تبين لاي من اصحاب المشاريع ان البرنامج يتطلب منه القيام بالتزامات معينة بحقه فله خلال شهر واحد من تاريخ الاعلان ان يقدم للوزير اعتراضاً خطياً يبين فيه آراءه وشكواه والعلاج المطلوب ، وما لم يجز مجلس السلطة تعديلاً في البرنامج بحيث تزول اسباب الشكوى فعلى الوزير ان يحيل الخلاف على التحكيم ، والى حين البت في الاعتراض يتوجب على مجلس السلطة الامتناع عن تنفيذ البرنامج الى المدى الذي تتأثر به حقوق المشتكين ما لم يكن بالامكان ازالة اسباب الشكوى عن طريق التعويض المالي .

٥ - يجوز للمحكم الذي ترفع اليه الشكوى اذا لم يتنق بعدالتها ان يقضي بدفع التعويض المالي العادل الى اصحاب الشكوى بعد اخذ جميع الظروف بعين الاعتبار او بتعديل البرنامج ، على انه لايجوز للمحكم ان يقضي بغير التعويض المالي اذا بينت السلطة ان ذلك سيتناقض مع الاسس الرئيسية للبرنامج أو سيؤثر تأثيراً سيئاً على ماهية البرنامج .

٦ - يجوز اجراء التغييرات في البرنامج أو توسيعه ، وتجرى الموافقة على ذلك بنفس الطريقة التي جرت الموافقة فيها على البرنامج الاصلي كما يبقى نفس حق تقديم الشكوى فيما يتعلق به ، على ان المحطة المختارة التي تعين كذلك ضمن اي برنامج لا يجوز تحويلها الى محطة غير مختارة الا بموافقة مالكيها .

## مادة ١٩ - المحطات المختارة :

١ - يجوز للسلطة بعد الحصول على قرار من مجلس الوزراء بتنسب من الوزير بعد الاتفاق مع مالكي محطة لتوليد الكهرباء تدخل في اي برنامج كمحطة مختارة ان تشتري المحطة المذكورة بالثمن والشروط التي يتم الاتفاق عليها .

٢ - اذا لم يتم شراء المحطة المختارة من قبل السلطة فعلى السلطة ان تتفق مع اصحاب المحطة على التدابير اللازمة لتشغيلها طبقاً لاحكام هذا القانون ، ولتوسيعها أو اجراء التعديلات فيها حسب متطلبات البرنامج وللاجراء التوسيعات او التعديلات الاضافية التي تقررها السلطة من وقت لآخر بموافقة الوزير ، على انه اذا كان من رأي مالكي المحطة المذكورة ان قرارات التوسيع أو التعديل او طريقة التشغيل ستحملهم عبئاً غير معقول فيجوز لهم المطالبة باحالة الامر الى التحكيم .

هكذا من المأهول

٣ - إذا لم يوافق مالكو المحطة المذكورة في الفترة ( ٢ ) من هذه المادة على التدابير المذكورة فيها أو لم ينفذوها بشكل ترضى به السلطة فيجوز للسلطة أن تستملك المحطة المذكورة وفق احكام المادة ( ٩ ) من هذا القانون بشرط تجديد حسمها ورد في الجدول الاول الملحق بهذا القانون ، ويشترط في استملاك المحطة انه : -

أ - إذا كانت المحطة في دور البناء أو التوسع أو الاصلاح : فإن حقوق والتزامات مالكي المحطة السابقين بموجب أي عقد للبناء أو التوسع أو الاصلاح تنتقل الى السلطة .

ب - إذا وجد في موقع المحطة أو في ابنيتها أي مصنع يخص مالكي المحطة السابقين ويكون جزءاً من شبكة التوزيع التابعة لهم فإن لهم حق الدخول الى المصنع طالما ان المحطة تزود الطاقة الكهربائية للتوزيع .

٤ - إذا استمكت السلطة محطة لتوليد الكهرباء بمقتضى احكام هذه المادة فيجوز لها مع مراعاة احكام هذا القانون ان توسعها أو تجري اية تغييرات فيها حسبما تتطلبه احتياجات البرنامج أو كما تستتبه السلطة .

#### مادة ٢٠ - المحطات المختارة المزمع انشاؤها :

١ - إذا تطلبت احتياجات أي برنامج محطة جديدة لتوليد الكهرباء فالمحطة ان تزود البرنامج بهذه المحطة أو ان تتفق على تدابير لتزويدها مع اصحاب المشاريع الذين تنبع الهمم منطقة التزويد التي ستع المحطة فيها أو في جوارها .

٢ - إذا قامت السلطة بتزويد محطة جديدة لتوليد الكهرباء فلها ان تبرم بتشغيلها بنسبها كما لها ان تتفق مع اصحاب المشاريع الآخرين أو اية شركة أو أي شخص لتشغيلها .

٣ - أ - إذا بدأ العمل في بناء محطة لتوليد الكهرباء بالثورة المائية ( محطة كهرومائية ) جديدة في وقت تأسيس السلطة فللوزير بموافقة مجلس الوزراء ان يصدر أمراً بانتقال ملكية المحطة وكل الانشاءات الكهربائية التابعة لها وممبولة اتمام العمل فيها الى السلطة في التاريخ الذي يحدده في الامر ؛ وإن يأمر بانتقال ملكية المحطة والانشاءات الأخرى المذكورة عند اتمام العمل فيها للسلطة ويشترط ان لا تنتقل الى السلطة بمقتضى هذه الاحكام ملكية الانشاءات الهندسية المدنية إذا كانت تكون جزءاً من المحطة وكانت تكون أيضاً جزءاً لا يتجزأ من السد .

ب - يكون لانقال المحطة الكهربائية الجديدة والاشغال الأخرى بمقتضى احكام البند ( أ ) من هذه الفقرة الى السلطة الاثر التالي : -

١ - نقل حقوق وواجبات المالكين السابقين للمحطة واية اشغال أخرى لها نص عليه في أي عقد ساري المفعول عند النقل للقيام ببناء أو تزويد الموجودات المنقولة

٢ - نقل ديون والتزامات المالكين السابقين القائمة في وقت النقل فيما يتعلق بالمحطة والاشغال المذكورة وضمنان السلطة للمالكين السابقين تجاه هذه الديون والتزامات على الوجه المذكور إذا كانت متعلقة باية موجودات ملموسة لم يتم نقلها للسلطة في حالة جيدة أو معقولة .

ج - ١ - على السلطة ان تعوض المالكين السابقين للمحطة والاشغال المذكورة عن كل مدفوعاتهم ذات الطبيعة الرأسمالية سواء دفعت من رأس المال ام من غيره مما دفعوه في هذا الخصوص على وجه صحيح حتى تاريخ النقل مع اية فوائد مستحقة بنسبة يقررها مجلس الوزراء بالتنسيق من الوزير من تاريخ النقل الى تاريخ الدفع .

٢ - يكون التمويل الذي تدفعه السلطة لمالكي المحطة والاشغال الأخرى السابقين بالمقدار الذي تحدده لجنة ثلاثية تعين احد اعضاءها السلطة ويعين مالكو المحطة العضو الثاني ويعين الوزير العضو الثالث على ان يكون محاسباً قانونياً مستقلاً .

د - على الرغم من احكام هذه المادة إذا احدث اصحاب المحطات والاشغال الأخرى المذكورة اية اعدال أو ارتبطوا بأي التزام أو قاموا باية مدفوعات بعد نفاذ هذا القانون دون الحصول على موافقة الوزير المسبقة على ذلك فلا تكون السلطة مسؤولة عن الاعمال أو الارتباطات أو الالتزامات أو المدفوعات المذكورة .

#### مادة ٢١ - التزامات وحقوق اصحاب المحطات :

١ - يلتزم اصحاب المحطات المختارة التي لا تشتريها السلطة من تاريخ تحده السلطة بأن : -

أ - يشغلوا المحطة لتوليد كمية من الطاقة الكهربائية بالنسب والافاق التي تحددها السلطة ، ويراعوا في ذلك الاقتصاد في الكلفة والكفاءة في الانتاج . و

ب - يبيعوا الى السلطة كل الطاقة الكهربائية المولدة في المحطة بالدين الذي يحدد كما هو مذكور لاحقاً .

٢ - يحق لاصحاب المحطة المختارة ان يزودوا بكمية الطاقة الكهربائية التي يحتاجونها لاجراض مشروعهم على ان لا يزيد ذلك عن الطاقة الكهربائية التي تولدها المحطة وبشرط ان يكون كما سيحدد لاحقاً ، ويشترط خضوع ذلك لاحكام هذا القانون التي تمكن السلطة من تكليف اصحاب المشاريع بأخذ كل متطلباتهم من الطاقة الكهربائية من السلطة وبدون اجحاف يحق لاصحاب المشاريع في طلب الطاقة الكهربائية بمقتضى الاحكام الأخرى من هذا القانون

٣ - يكون ثمن الطاقة الكهربائية الذي تدفعه السلطة لاصحاب المحطة المختارة التي تولدها الطاقة مساوياً لكلفة الانتاج التي تحدد طبقاً للقواعد التي يتضمنها الجدول الثاني الملحق بهذا القانون الا اذا اتفق على غير ذلك ،

هكذا من المأهول



٤ - يكون ثمن الطاقة الكهربائية التي تزودها السلطة من محطة مختاره غير محطة كهربائية او محطة مما تنفع ضمن احكام الفقرة ( ٥ ) من هذه المادة يكون ثمنها بالنسبة لاصحاب المحطة الاقل من الثمنين التاليين الا اذا اتفق على غير ذلك :

أ - اما كلفة الانتاج التي تحدد كما هو منصوص عنه في الفقرة ( ٣ ) من هذه المادة معدلة بالنسبة لعاملي الحمل والقوة للطاقة المزودة حسبها ورد في الجدولين الثالث والرابع الملحقين بهذا القانون ، بالإضافة الى جزء مناسب من تكاليف السلطة فيما عدا ما اتفق على شراء الطاقة الكهربائية او توليدها ، او

ب - حسب التعريف التي تحدد بمقتضى احكام هذا القانون لتزويد الطاقة الكهربائية من قبل السلطة .

٥ - يجوز تعديل كلفة انتاج الطاقة الكهربائية التي تزود لاصحاب المحطة بالنسبة لعاملي الحمل والقوة كما يقرره الوزير في الحالة التي تكون فيها محطة توليد المختاره محطة كهربائية او التي يتم فيها اصحاب المحطة المختارة او تتمتع فيها السلطة الوزير ان الظروف المؤقتة او الدائمة المتصلة بتشغيل المحطة تحول دون تطبيق احكام الجدولين الثالث والرابع تطبيقاً معقولاً .

٦ - حيثما يجرى طبقاً لاحكام هذه المادة حساب ثمن الطاقة الكهربائية التي تزودها السلطة او تزود بها ، تحسب المبالغ الواجبة الدفع من قبل السلطة او اليها مقابل تزويد الطاقة الكهربائية خلال انة سنة في اسرع وقت يجرى التمكن من حسابها بعد نهاية سنة الحساب الا انه يجب على السلطة ان تقدم دفعات شهرية الى اصحاب كل محطة غنارة على حساب المبالغ الصافية المطلوبة من السلطة اليهم والتي تقدر لهذا الغرض طبقاً لاحكام هذه المادة ويجري تعديلها بعد التأكد من الالتزامات الحقيقية في اسرع وقت بعد نهاية سنة الحساب .

٧ - اذا نشأ اى خلاف بين السلطة واصحاب محطة غناره بخصوص تطبيق احكام هذه المادة ، فانه يجرى حله بواسطة مدق حسابات يعين بالاتفاق فيما بين الوزير واصحاب المشروع اذا كان يتعلق بكلفة الانتاج ، وفي حالة عدم الاتفاق على تعيينه يعينه مجلس الوزراء بتنصيب من الوزير ويحال اى خلاف لا يتعلق بكلفة الانتاج الى الوزير ليبت فيه شريطة ان يلتزم اصحاب المحطة باية متطلبات تضعها السلطة ضمن القانون والى ان يتم البت في الخلاف .

#### مادة ٢٢ - بناء خطوط نقل الكهرباء الرئيسية :

تقوم السلطة بالسرعة الممكنة بعد الموافقة على برنامج بمقتضى احكام هذا القانون فيما يخص منطقة او جزء من منطقة بناء ومد الخطوط الرئيسية لنقل الكهرباء من اجل وصل المحطات المختارة بعضها ببعض وبشركات التوزيع التابعة لاصحاب المشاريع الاخرى حسب مخطط البرنامج في المنطقة او بجزء منها .

#### مادة ٢٣ - التزام السلطة بتزويد اصحاب المشاريع بالطاقة الكهربائية :

١ - مع مراعاة احكام هذا القانون يتوجب على السلطة حالما تعلن ان باستطاعتها تزويد الطاقة الكهربائية في منطقة او في جزء من منطقة ان تزود اصحاب المشاريع بطريق مباشر او غير مباشر في تلك المنطقة او جزء المنطقة بما يطلبونه من الطاقة الكهربائية لمشاريعهم ويضمن يحدد طبقاً لاحكام هذا القانون .

٢ - اذا طلب اصحاب مشروع تزويدهم بالطاقة الكهربائية كما ذكر انفا وتبين للسلطة ان تكاليف مد خطوط نقل الكهرباء الرئيسية من اجل تلبية طلبهم ستكون غير معقولة للسلطة ان ترفع الامر الى الوزير ، ولاوزير اذا تحقق من عدالة ذلك ان يفوض السلطة بفرض الشروط التي يستنسبها على التزويد المطلوب .

٣ - اذا طلب اصحاب مشروع من يملكون محطة لتوليد الكهرباء من غير المحطات المختارة من السلطة تزويدهم بالطاقة الكهربائية ، فيجوز للسلطة سواء اكان اصحاب المشروع يملكون ام لا بما يكون محطة غناره . ان تشترط في تزويدهم بالطاقة الكهربائية ان يتزود اصحاب المشروع بكل الطاقة التي يحتاجها مشروعهم من السلطة بطريق مباشر او غير مباشر واذا طلب اصحاب المشروع المذكورون تزويدهم بالطاقة الكهربائية من اصحاب مشروع اخرين يتزودون بالطاقة من السلطة فانه يتوجب على هؤلاء الاخرين اذا طلبت السلطة اليهم ذلك ان يفرضوا نفس الاشتراط المذكور اعلاه على الرغم مما جاء في انة رخصة او امتياز يتعلق بالمشروع وبشروط في ذلك :

١ - انه لا يجوز للسلطة ان تفرض الاشتراط المذكور اعلاه او تطالب فرضه الا اذا اقتنعت ان كلفة الوحدة الكهربائية لاصحاب المشروع اذا تزودوا كلياً بالطاقة الكهربائية من السلطة بطريق مباشر او غير مباشر ( بما في ذلك اية تكاليف يضطر اصحاب المشروع الى تكبدها في الحصول على اى مصنع او جهاز يمكنهم من استعمال الطاقة الكهربائية المزودة اليهم ) ستكون لمدة لا تقل عن سبع سنوات اقل كلفة من انتاج الوحدة الكهربائية في ذلك الوقت في محطة التوليد التي يملكها اصحاب المشروع ولا تؤخذ في حساب كلفة الانتاج المذكورة التكاليف المقروضة على رأس المال المنفق في المحطة وتحسب اثمان المحروقات والاجور والرواتب وكأنها ثابتة .

ب - اذا شعر اصحاب المشروع بالحيف من فرض الاشتراط على الوجه المذكور فليهم ان يعرضوا الامر على الوزير ، وعلى الوزير ان يرفع الامر الى التحكيم ان طلبوا اليه ذلك اذا كان سبب الاستئناف او الى الحد الذي يكون فيه سبب الاستئناف ان كلفة تزويد الطاقة الكهربائية من قبل السلطة لن يقل عن كلفة انتاج الطاقة من قبل اصحاب المشروع .

ج - إذا فرضت السلطة أو طلبت فرض الاشتراط الانف الذكر ، فعليها ان تتحمل التزامات اصحاب المشروع المذكورين بالتزود بالطاقة الكهربائية بالجملة ، وعلى انه لا تلتزم السلطة بالالتزامات المذكورة اذا نشأت عن عقد ابرم بعد هذا القانون الا اذا وافق عليه الوزير .

٤ - يجوز للسلطة قبل الانتهاء من تنفيذ الاعمال المدرجة في اي برنامج في منطقة ما ، ان تتفق اذا استنسبت ذلك على تدابير مع اصحاب مشروع في المنطقة ( ممن يكونون اصحاب مشروع يحق للسلطة ان تزودهم مباشرة بالطاقة الكهربائية بعد الانتهاء من البرنامج ) لتزويدهم بكمية من الطاقة الكهربائية بالشروط التي تتفق معهم عليها والى ان ينتهى تنفيذ الاعمال المذكورة .

مادة ٢٤ - تعرف الطاقة الكهربائية التي تزودها السلطة لاصحاب المشاريع مباشرة :

١ - مع مراعاة احكام هذا القانون المتعلقة ببيع الطاقة الكهربائية لاصحاب المحطات المختارة يكون ثمن الطاقة التي تزودها السلطة لاصحاب المشروع مباشرة حسب تعرفه تحددها السلطة من وقت لآخر . ويجب تحديد التعرفة بحيث يكفى مدخول حساب الواردات الخاصة بالطاقة الكهربائية المزودة بالجملة اذا وزع على عدد من السنوات يوافق عليه الوزير لتغطية تكاليف الصرف على حساب الواردات المذكورة ولا يزيد عنها ، بما في ذلك الفائدة وتكاليف الاسترداد وغيرها مما تستنسب السلطة تخصيصه في اية سنة لتغطية الاستهلاك والتوسعات والتجديدات والاحتياطي وما شابه ذلك .

٢ - تحدد التعرفة بحيث تشمل على انفصال وكأجزاء من التكاليف ما يلي :

أ - الاساس الثابت لتكاليف الكيلواط .

ب - الاساس المتكرر لتكاليف .

وللغاية المبينة اعلاه يجرى تحديد الاساسين المذكورين حسب القواعد التي يوافق عليها الوزير ، كما يجوز تحديد التعرفة بأية طريقة اخرى بأمر من الوزير بموافقة مجلس الوزراء

٣ - يجوز ان تتفاوت التعرفة المحددة بمقتضى احكام هذه المادة من منطقة لآخرى اذا استنسبت السلطة ذلك .

مادة ٢٥ - ثمن الطاقة الكهربائية التي تزود بالجملة بطريقة غير مباشرة :

١ - اذا تزود اصحاب مشروع بالطاقة الكهربائية بطريق مباشر او غير مباشر من السلطة فانه على الرغم مما نص عليه في اية رخصة او امتياز للمشروع يتوجب ان يكون الثمن الذي يتقاضاه هؤلاء من اصحاب مشروع آخر للطاقة الكهربائية التي يزودونهم بها بالجملة على اساس نفس التعرفة لثمن الطاقة المزودة من السلطة مباشرة او بطريق غير مباشر مضافاً اليه الرسوم والخسفيات المتصورة عنها في الجدول الخاص الملحق بهذا

القانون والمستحقة على خط من خطوط النقل او جزء منها مما يستعمله اصحاب المشروع لنقل الطاقة الكهربائية الى اصحاب المشروع الاخر . واذا نشأ الخلاف حول مبلغ الثمن المذكور فيحال الخلاف الى الوزير لايث فيه .

٢ - اذا قام اصحاب مشروع بتزودون بالطاقة الكهربائية من السلطة بتزويد الطاقة لاصحاب مشروع آخرين فان التزويد لهؤلاء الاخرين يعتبر تزويداً غير مباشر من السلطة ويعتبر هذا التزويد كذلك حيثما يشار الى التزويد غير المباشر في احكام هذا القانون .

مادة ٢٦ - سلطة اغلاق محطات توليد الكهرباء :

١ - اذا اشعرت السلطة اصحاب مشروع بإمكان مخططة لتوليد الكهرباء من غير المحطات المختارة بأنها في وضع يمكنها من تزويدهم تزويداً مباشراً او غير مباشر بكمية من الطاقة الكهربائية بالتدريج الذي يتطلبه مشروعهم في حالة اغلاق محطة التوليد التابعة لهم ، واذا تمهدت السلطة بتزويد كمية الطاقة المذكورة لمدة لا تقل عن سبع سنوات وبالتعرفة العامة التي تحددها السلطة بمقتضى احكام المادة (٢٤) واقتنعت السلطة بأن كلفة الطاقة حسب هذه التعرفة اقل من الكلفة القائمة لتوليد الطاقة في محطة التوليد التابعة لاصحاب المشروع ورفض اصحاب المشروع او لم يوافقوا خلال ثلاثة اشهر بعد تاريخ الاشعار على ان يتزودوا بالطاقة من السلطة بطريق مباشر او غير مباشر . واقتنع الوزير بان كلفة انتاج الطاقة في السنة التالية في محطة التوليد التابعة لاصحاب المشروع ستزيد زيادة ملموسة عن كلفة الطاقة اذا تزودوا بها بالتعرفة المذكورة بطريق مباشر او غير مباشر من السلطة . فانه يجوز للوزير اذا استنسب ايقاف استعمال المحطة كمحطة توليد ان يصدر امراً الى اصحاب المشروع بان يتزودوا بالطاقة بالجملة من السلطة خلال مدة يحددها الوزير ( على ان لا تقل هذه المدة عن ستة اشهر بعد تاريخ الامر المذكور ) وان يغلقوا المحطة التابعة لهم بصفتها محطة لتوليد .

٢ - اذا نشأ خلاف حول ما اذا كانت كلفة الطاقة الكهربائية التي ينتجها اصحاب مشروع تزيد زيادة ملموسة عن كلفة كمية مساوية من الطاقة اذا تزودوا بها من السلطة بطريق مباشر او غير مباشر بالتعرفة المذكورة آنفاً ، فيتوجب احالة الخلاف الى التحكيم اذا طلب اصحاب المشروع ذلك .

٣ - لمقاصد هذه المادة ومن اجل اجراء حساب كلفة الطاقة الكهربائية التي ينتجها اصحاب المشروع لا تؤخذ بعين الاعتبار التكاليف الرأسمالية على اساس المال الذي استثمر على محطة التوليد ويفترض بقاء اسعار المحروقات والاجور ثابتة .

٤ - يتوجب لاغراض هذه المادة على اصحاب اي مشروع من يملكون محطة لتوليد الطاقة الكهربائية من غير المحطات المختارة اذا طلب منهم الوزير ذلك ان يزودوه بكشف مصدق يبين كلفة انتاج الطاقة في المحطة المذكورة وبالطريقة واللمدة اللتين يحددهما الوزير .

هكذا من أجل

## مادة ٢٧-حصول السلطة على الموافقة القانونية :

إذا اقتضى تنفيذ أي برنامج أو جزء منه أو أية ترتيبات أو متطلبات متعلقة به للقيام بأعمال تحتاج الحصول على موافقة وفق القوانين فليس في احكام هذا القانون ما يعفى السلطة أو اصحاب المشاريع من الحصول على تلك الموافقة .

## مادة ٢٨ - صلاحية السلطة في استعمال خطوط النقل الرئيسية بالاتفاق :

يجوز للسلطة بالاتفاق مع اصحاب مشروع أو غيرهم أن تستعمل أي خط لنقل الكهرباء تابع لهم للمدة والشروط التي يتفق عليها شريطة أن يخضع الاتفاق لشروط رخصة أو امتياز المشروع .

## مادة ٢٩ - صلاحية السلطة في شراء الطاقة الكهربائية الفائضة :

يجوز للسلطة -إاية سلطة محلية أو شركة أو أي شخص من ينتجون الطاقة الكهربائية بقوة الماء أو الحرارة الفائضة أو غيرها أن يفتوا على تدبيرات تشتري السلطة بمقتضاها الطاقة الكهربائية الفائضة عن حاجة السلطة المحلية أو الشركة أو الشخص المذكورين وفق الشروط التي يتم الاتفاق عليها ويجوز تخويل السلطة بأمر من الوزير الصلاحيات الضرورية لتتسل الطاقة المشتراة بما في ذلك صلاحية عبور الشوارع وسكك الحديد وخطوط الترام .

## الفصل الرابع - تنظيم التوزيع

## مادة ٣٠ - توسيع مناطق التزويد وتحويل المشاريع :

١ - على الرغم مما جاء في أي تشريع آخر :

أ - يجري في الوقت أو الاوقات التي يحددها مجلس الوزراء بتنسيب من الوزير توسيع مناطق التزويد التابعة لشركة الكهرباء الاردنية المساهمة المحدودة وشركة كهرباء محافظة القدس الاردنية المساهمة المحدودة بحيث تشمل على التوالي المناطق المحددة تحت اسم كل شركة في الجدول السادس الملحق بهذا القانون ، ويتم في نفس الوقت مع التوسيع المذكور تحويل كل مشروع يملكه اصحاب مشاريع آخرون ويقع ضمن حدود كل من منطقتي التزويد الموسعتين الى الشركة التي تتبع لها المنطقة التي يقع فيها المشروع ويصبح ملكاً لها وتصبح الشركة صاحبة الحق في تزويد الطاقة الكهربائية في جميع أنحاء منطقة التزويد الموسعة .

ب - يتم في الوقت الذي يحدده مجلس الوزراء بتنسيب من الوزير نقل كل مشروع يملكه اصحاب مشاريع آخرون ويقع ضمن حدود منطقة التوزيع التابعة لشركة كهرباء محافظة اربد المساهمة المحدودة ويصبح ملكاً للشركة ، وتصبح الشركة صاحبة المشاريع المذكورة .

ج - ١ - تؤسس في محافظة نابلس مؤسسة تسمى « مؤسسة كهرباء محافظة نابلس » وتحويل اليها في موعد أقصاه ستة اشهر من تأسيسها جميع المشاريع الكهربائية القائمة ضمن حدود هذه المحافظة كما هي محددة في الجدول السادس الملحق بهذا القانون ، وتصبح المؤسسة المذكورة صاحبة الحق في تزويد الطاقة الكهربائية في جميع أنحاء محافظة نابلس .

٢ - تحدد كيفية تشكيل مؤسسة كهرباء محافظة نابلس وصلاحياتها واجباتها وطريقة ادارتها والتصرف باموالها بموجب نظام خاص يصدره مجلس الوزراء بمقتضى احكام هذا القانون ، في مدة اقصاها ثلاثة اشهر بعد صدور هذا القانون وذلك بناء على تنسيب من الوزير ووزير الداخلية للشؤون البلدية والقروية . وبعد مشاورتهما مع ممثلي اصحاب المشاريع الكهربائية القائمة في محافظة نابلس .

٢ - يكون لتحويل ونقل الملكية بمقتضى احكام هذه المادة الاثار التالية :

أ - تحويل ونقل ملكية جميع الاموال والموجودات المملوكة عند تاريخ التحويل من اصحاب المشروع السابقين الى المستملكين . لاغراض المشروع بدون تنظيم سندات لنقل الملكية ويشمل ذلك الاموال المقرضة أو المؤجرة للمستملكين .

ب - تحويل ونقل ملكية جميع الديون الدفترية الثابتة وغيرها من الاموال التي تكون في وقت التحويل لمدينة لاصحاب المشروع السابقين بسبب المشروع هؤلاء المذكورين الى المستملكين مع نقل حق التقاضي والاستلام واعطاء الوصولات فيما يتعلق بالديون والاموال المذكورة .

ج - تحويل ونقل حقوق والتزامات اصحاب المشروع السابقين المنصوص عنها في أي عقد قائم في وقت الاستملاك والنقل لبناء أو توسيع أو اصلاح اية انشاءات خاصة بالمشروع من هؤلاء المذكورين الى المستملكين .

د - تحويل ديون والتزامات اصحاب المشروع السابقين بصفتهم هذه الى المستملكين والتزام المستملكين بضمان تعويض اصحاب المشروع السابقين ضد الديون والالتزامات المذكورة ويشترط ان لاينتقل أي دين أو التزام على الوجه المذكور فيما يتعلق بأية موجودات ملموسة تنتقل الى المستملكين في حالة لا تكون بصورة جيدة على وجه معقول .

هكذا من المأهول

هـ - الغاء أو نقض أي قانون أو رخصة أو امتياز أو اتفاق إلى المدى الذي يحول فيه أية صلاحيات لأصحاب المشروع السابقين أو يفرض عليهم أية التزامات .

على أن يشترط في جميع الحالات السابقة من هذه البنود ( أ - هـ ) في هذه الفترة أن لا يتقيد المستملكون بأي عقد أبرمه أصحاب المشروع السابقون في تاريخ نفاذ هذا القانون أو بعده أو يتقبلوا بأي دين أو التزام ارتبط به أصحاب المشروع السابقون في ذلك التاريخ أو بعده إلا إذا أبرم العقد المذكور أو جرى الارتباط بالدين أو الالتزام المذكورين بعد موافقة الوزير .

مادة ٣١ - شروط تحويل وانتقال ملكية المشروع التابع لسلطة محلية :

١ - مع مراعاة أحكام المادة ( ٣٤ ) من هذا القانون ، إذا كان أصحاب المشروع السابقون الذين تم تحويل وانتقال ملكية مشروعهم بمقتضى أحكام المادة ( ٣٠ ) من هذا القانون سلطة محلية فإن الشروط التالية تطبق على تحويل وانتقال ملكية مشروعهم : -

أ - تقدر قيمة المشروع حسبما ورد في الجدول الأول الملحق بهذا القانون .

ب - يتولى المستملكون إذا طلب إليهم أصحاب المشروع السابقون ذلك مسؤولية تسديد أية مبالغ يتدفع عليها بالطريقة المذكورة في الجدول الأول الملحق بهذا القانون وتم تحصيلها قبل تاريخ تحويل المشروع كفسدية محلية وأنها صرفت لأغراض المشروع ولم يتم تسديدها لصندوق السلطة المحلية ومن واردات المشروع .

ج - تنزل من قيمة المشروع المنفردة حسبما ورد في الفقرة ( أ ) من هذا البند ومن أية مبالغ يستحق دفعها لأصحاب المشروع السابقين بمقتضى أحكام الفقرة ( ب ) من هذا البند ، جميع الديون والالتزامات التي تنتقل إلى المستملكين بمقتضى أحكام الفقرة ( د ) من البند ( ٢ ) من المادة ( ٣٠ ) من هذا القانون ، ويعتبر الفائض المتحقق لصالح أصحاب المشروع السابقين ديناً على المستملكين .

٢ - لا يكون لأحكام البند ( ١ ) من هذه المادة أي أثر على الضمان لأي قرض استدانته سلطة محلية بصفتها صاحبة مشروع سابقة .

٣ - يحال أي نزاع ينشأ فيما يتعلق بالشهادة التي يصدرها مدقق حسابات بمقتضى أحكام الفقرة ( أ ) من البند ( ١ ) من هذه المادة ، إلى التحكيم وفقاً لأحكام المادة ( ٥١ ) من هذا القانون شريطة أن يسبق ذلك إحالة النزاع إلى الوزير وعلى الوزير إن يحاول حل النزاع ودياً خلال أسبوعين من إحالة النزاع إليه .

مادة ٣٢ - شروط تحويل ونقل ملكية المشروع التابع لشركة :

١ - مع مراعاة أحكام المادة ( ٣٤ ) من هذا القانون ، إذا كان أصحاب المشروع السابقون الذين تم تحويل وانتقال ملكية مشروعهم بمقتضى أحكام المادة ( ٣٠ ) من هذا القانون شركة فإنه في حالة عدم إبرام اتفاق على التعويض المستحق للشركة من المستملكين أو عدم موافقة الوزير عليه يحال الأمر إلى التحكيم على الأسس المذكورة في البند ( ٢ ) من هذه المادة .

٢ - يتوجب على المحكم لأغراض البت في مقدار التعويض المستحق دفعه بمقتضى أحكام البند ( ١ ) من هذه المادة ، أن يراعي الأسس التالية : -

أ - سعر السوق العادل عند تاريخ استملاك المستملكين لأية أموال غير منقوله واشغال وإنشاءات وأجهزة ومخازن ومواد تخص أصحاب المشروع السابقين وتصلح لأغراض مشروعهم ومستعمله له مع مراعاة نوعها وحالتها وأصلحها وصلاحياتها للعمل فوراً وملامتها لأغراض المشروع

ب - قيمة الديون الدفترية وغيرها من الأموال والحقوق والالتزامات المحولة إلى المستملكين بمقتضى أحكام الفقرتين ( ب ، ج ) من البند ( ٢ ) من المادة ( ٣٠ ) فما يقدرها المحكم .

ج - الفائض عن المبالغ المذكورة في الفقرتين ( أ ، ب ) من هذا البند بما يكون من رأي المحكم مساوياً للقيمة الرأسمالية المعقولة للدخل الصافي الذي يمكن تحقيقه سنوياً والذي يؤول في رأي المحكم للمشروع المستملك فيما إذا لم يتم استملاكه ، وبعد أن ينزل من القيمة المذكورة ما يقدر كدخل صافي للموجودات غير المستملكة والفائدة المكتسبة من استثمار أموال الاستهلاك والتجديد والاحتياطي وغير ذلك من أموال الإيرادات الفائضة .

٣ - يعتبر لأغراض البند ( ٢ ) من هذه المادة دخلاً صافياً يمكن تحقيقه سنوياً للمشروع المستملك الدخل السنوي الذي يكون في رأي المحكم معداً للتوزيع على مالكي المشروع بعد دفع كل التكاليف المستحقة ( بما في ذلك أية ضرائب مرتبة على المشروع باستثناء ضريبة الدخل ) ويتوجب على المحكم أن يأخذ بعين الاعتبار ما يلي في حساب الدخل الصافي الذي يمكن تحقيقه : -

أ - أرباح المشروع في السنوات المالية الخمس السابقة على تاريخ الاستملاك أو المدة الأقل التي مضت بعد بدء العمل التجاري في المشروع كما يظهر من حسابات المشروع المدققة وإلى الحد الذي لا يرى فيه المحكم أية مبالغة مع مراعاة ما يلي : -

١ - ملائمة تكاليف الصيانة مع حالة الموجودات الطبيعية .

٢ - مدى كفاية الاحتياطات المرصودة لاستهلاك الموجودات .

٣ - مدى كفاية الاحتياطات المرصودة من صندوق استهلاك الديون أو غيرها للمحافظة على رأس المال المستثمر في المشروع حيث تكون صلاحية المشروع للعمل مقيدة بشرط أي اتفاق أو امتياز سواء بشرط يوجب التنازل عن كل أو بعض الموجودات أو شرط يحدد مدة الاتفاق أو الامتياز أو أي شرط آخر .

٤ - ملائمة المبالغ المقيدة كرسوم أو أجور أو تعويضات للمدراء أو الشركاء .

هكذا من المأهول

٥ - مدى كفاية اية تكاليف أخرى .

٦ - أ - مدى معقولية نسب الرسوم التي فرضها اصحاب المشروع لتزويد الطاقة الكهربائية للمستهلكين ، ويشترط ان لا يؤخذ كقياس اي حد اعلى للرسوم مقرر بمقتضى احكام القانون .

ب - كون المشروع لو لم يتم استملاكه خاضعاً لاحكام قانونية خاصة بشأن وضع حد اعلى للاسعار وتحديد الارباح .

ج - شروط اي امتياز او امتياز يتعلق بالمشروع

٧ - يعتبر لاغراض البند (٧) من هذه المادة قيسة رأسمالية معنولة للدخل الصافي الذي يمكن تحقيقه سنوياً المبلغ الرأسمالي الذي يدر في رأي المحكم دخلاً سنوياً يساوي الدخل الصافي الذي يمكن تحقيقه سنوياً اذا استمر في عمل تجاري او غيره في الملكية بفائدة لا تقل عن خمسة في المائة ولا تزيد عن تسعة في المائة وتعتبر معنولة في رأي المحكم .

مادة ٣٣ - شروط تحويل وثقا المشروع التابع للجمعية تعاونية :

١ - مع مراعاة احكام المادة ( ٣٤ ) من هذا القانون ، اذا كان اصحاب المشروع السابقون الذين تم تحويل وانتقال ملكية مشروعهم بمقتضى احكام المادة ( ٣٠ ) من هذا القانون جمعية تعاونية فان الشروط التالية تطبق على تحويل وانتقال ملكية مشروعهم :

أ - تقدر قيمة المشروع حسبما ورد في الجدول الاول الملحق لهذا القانون .

ب - تنزل من قيمة المشروع المقدرة كما نص عنها في البند السابق جميع الديون والالتزامات التي تنقل الى المستملكين بمقتضى احكام الفقرة ( د ) من البند ( ٢ ) من المادة ( ٣٠ ) من هذا القانون ، ويعتبر اي فائض عن الديون والالتزامات المذكورة ديناً لاصحاب المشروع السابقين على المستملكين .

٢ - تكون اي شهادة يصدرها مدقق حسابات بمقتضى احكام الفقرة ( أ ) من البند ( ١ ) من هذه المادة نهائية وقطعية ، ويحال اي نزاع او خلاف ينشأ حول تطبيق احكام هذه المادة الى الوزير لبيت فيه اذا لم تتم تسويته بالاتفاق ، والوزير ان يحيل النزاع او الخلاف الى محكم معين من قبله اذا استنوب ذلك .

مادة ٣٤ - الامتيازات :

على الرغم مما جاء في الاحكام الاخرى في هذا القانون ، اذا كان اصحاب المشروع الذين يستملك مشروعهم كلياً او جزئياً استملاكاً اجبارياً بمقتضى احكام هذا القانون ، يديرون مشروعهم بمقتضى اي قانون او امتياز او اتفاق او غير ذلك من وسائل الترخيص من قبل الحكومة وحددت فيه كيفية حساب التعويض عند الاستملاك الاجباري للمشروع ، فانه يحق لاصحاب المشروع ان يختاروا حساب التعويض على الوجه المذكور بدلاً من اية طريقة اخرى يحددها هذا القانون .

مادة ٣٥ - تعرف الطاقة الكهربائية ورسوم الخدمات التي تقدمها السلطة للمستهلكين :

مع مراعاة الاسعار القصوى التي يحددها مجلس الوزراء بتنسيب من الوزير وموافقة مجلس الوزراء على تعرفه السلطة ، تحدد جميع فئات الرسوم التي تتقاضاها السلطة عن الطاقة الكهربائية والخدمات التي تزود بها المستهلكين ، بحيث يكون الدخل المتحقق منها بعد دمج سنة باخرى كافياً الى اقرب حد ممكن ولا يزيد عن تكاليف حساب واردات تلك الطاقة والخدمات بما في ذلك الفائدة ورسوم الاسترداد واية مبالغ تستنوب السلطة تخصيصها في اية سنة للاستهلاك والتوسيعات والتجديدات واموال الاحتياط وغير ذلك من الاغراض المشابهة .

مادة ٣٦ - اثمان الطاقة الكهربائية التي يزودها - اصحاب المشاريع :

عندما يبدأ اصحاب المشاريع بالتزود بالطاقة الكهربائية من السلطة يجوز لمجلس الوزراء بتنسيب من الوزير ان يعيد النظر في الحد الاعلى لاسعار الطاقة الكهربائية التي يتقاضاها اصحاب المشاريع استناداً الى الرخصة او الامتياز . ويتوجب في ذلك الاخذ بعين الاعتبار اي تغير في كلفة الطاقة لاصحاب المشاريع بسبب ناشئ عن هذا القانون .

الفصل الخامس - المالية والحسابات والقرير السنوي

مادة ٣٧ - صندوق الكهرباء :

١ - يتوجب على السلطة ان تؤسس صندوقاً يسمى ( صندوق الكهرباء ) تحول اليه جميع الاموال التي يتم تسلمها فيما يتعلق بجميع اعمالها وتصرف من هذا الصندوق جميع المدفوعات الخاصة بهذه الاعمال .

٢ - لا يجوز للسلطة ان تخصص بدون موافقة مجلس الوزراء بتنسيب من الوزير اية اموال يتم تسلمها فيدا يتعلق بجميع اعمالها لاي غرض كان غير ما هو ضروري لتنفيذ احكام هذا القانون .

مادة ٣٨ - صلاحية اقتراض المال :

١ - مع مراعاة احكام هذه المادة واية انظمة بموجب هذا القانون . يجوز للسلطة من وقت لآخر ان تتعرض بموافقة مجلس الوزراء بتنسيب من الوزير اية اموال عن طريق الاسهم او الرهن او مستندات الدين او الكفالات او غيرها مما تحتاجه للوفاء بالتزاماتها القانونية وممارسة اعمالها بمقتضى احكام هذا القانون .

٢ - يجوز ممارسة صلاحية الاقتراض المذكورة آنفاً لجميع الاغراض التالية او اي منها :-

أ - انشاء او استملاك محطات لتوليد الكهرباء او انشاء خطوط نقل الكهرباء وغير ذلك من الانشاءات التي تكون ذات طبيعة مؤقتة ، مما خولت السلطة في بنائه او انشاءه في هذا القانون ، وتدخل بشكل ملائم في حساب رأس المال .

هكذا من المأهول

ب - ايجاد رأس المال العامل .

ج - اعادة الاقتراض لتسديد قرض آخر سبق اقتراضه .

د - تسديد الفائدة عن الاموال المقترضة طيلة المدة التي تبقى فيها تكاليف هذه الاموال لمدة لا تزيد عن خمس سنين غير مربحة على ان يراعى في ذلك اية شروط يضعها الوزير .

هـ - الاستئجار في سندات ضمان اي مشروع كهربائي آخر بموافقة الوزير .

و - اية دفعة اخرى او اي عدل دائري او غير ذلك مما تكون السلطة مخولة صلاحية القيام به او تنفيذه او عمله ، ويتوجب حسب رأي الوزير ان توزع كلفته على عدد من السنين .

ز - أي غرض آخر يجوز للسلطة ان تقرض له بمقتضى احكام هذا القانون .

٣ - لا يجوز ان يزيد المبلغ الذي تقرضه السلطة لاغراض هذا القانون عن عشرة ملايين دينار . ولا يجوز للسلطة ان تقرض مبالغ اضافية على هذا المبلغ الا لغرض تسديد القروض التي سبق اقتراضها ما لم تكن مرفوضة بذلك بقانون .

٤ - تعتبر الاموال التي تقرضها السلطة بمقتضى احكام هذه المادة والفوائد المستحقة عليها ديناً على المشروع وابدادات السلطة ويتوجب سدادها خلال المدة او المدد التي يحددها الوزير ، ويشترط انه يجوز قانوناً ارجاء اي تخصيص سنوي يلزم لسداد المال المقترض من قبل السلطة لاغراض هذا القانون طيلة المدة التي تكون فيها الصريفات من هذا المال غير مربحة على ان تراعى الشروط التي يضعها الوزير ، ويشترط ايضاً ان لا تزيد مدة ارجاء التخصيص السنوي المذكور عن خمس سنوات ابتداء من السنة المالية للسنة التي تلي السنة التي تجرى فيها الصريفات المذكورة .

٥ - مع مراعاة احكام هذا القانون يجوز للسلطة بموافقة مجلس الوزراء بتنسيب من الوزير ان تبرم العقود مع اصحاب المصانع لشراء اى مصنع مقابل دفعات موحدة كلياً او جزئياً .

مادة ٣٩ - استثمار الاموال الفائضة :

يجوز استثمار جميع اموال السلطة بما فيها الاموال المقترضة التي لا تكون لازمة فوراً لتغطية اية التزامات او تأدية اية اعمال للسلطة ، في سندات الضمان التي يوافق عليها الوزير .

مادة ٤٠ - صلاحية السلطة في اصدار السندات :

يجوز للسلطة استناداً الى الصلاحيات المخولة لها في هذا القانون وبموافقة مجلس الوزراء بتنسيب من الوزير مع مراعاة الانظمة ان تبرم الرهونات وتصدر سندات الضمان وسندات الدين وسندات القرض والكفالات او غيرها من الضمانات لضمين القروض او لضمين الديون حيثما تكون مخولة بذلك بمقتضى احكام هذا القانون . وتجوز هذه السندات القوائد التي تحددها السلطة بموافقة مجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير .

مادة ٤١ - كيفية حساب - ودفع التعويض :

١ - عندما يستحق دفع تعويض عن الاستهلاك الاجباري لمشروع او محطة لتوليد الكهرباء بمقتضى احكام هذا القانون فان هذا التعويض يدفع لاصحاب المشروع او المحطة السابقين اما نقداً او بسندات الضمان او بكليهما كما يتفق عليه الطرفان . واذا لم يتم الاتفاق في مدة اقصاها ثلاثة اشهر من تاريخ الاستهلاك الاجباري فانه يجوز لاصحاب المشروع او المحطة السابقين حسب الحال ان يستأنفوا بواسطة الوزير لدى مجلس الوزراء خلال شهر واحد من تاريخ انتهاء مدة الثلاثة اشهر المذكورة وعلى مجلس الوزراء ان يقرر طريقة دفع التعويض . واذا لم يقدم الاستئناف خلال الشهر المذكور فان اصحاب المشروع او المحطة السابقين يعتبرون قابلين بالتعويض لسندات الضمان كما هو منصوص عنه في الفقرة ( ٢ ) من هذه المادة .

٢ - عندما يكون التعويض عن الاستهلاك الاجباري بسندات الضمان فانه يتم الوفاء به باصدار السندات التالية لاصحاب المشروع او المحطة السابقين :

أ - سند او اكثر من سندات القرض بما يساوي قيمة التعويض عندما يكون المستملك شركة . و

ب - سندات السلطة المخول لها اصدارها بمقتضى احكام المادة ( ٤٠ ) من هذا القانون بما يساوي قيمة التعويض عندما يكون المستملك السلطة ، و

ج - السندات التي يخول لمؤسسة كهرباء محافظة نابلس اصدارها عندما تكون هذه المؤسسة هي المستملكة .

٣ - تعتبر سندات الضمان التي يصدرها المستملكون حسب احكام الفقره السابقة من هذه المادة ديناً على المشروع وعلى جميع واردات المستملكين ويكون متساوياً في الامتيازات مع سندات الضمان الاخرى التي يصدرها المستملكون وتستحق عليها من تاريخ الاستهلاك الفوائد التي يقررها مجلس الوزراء ، مع مراعاة قوانين الامتيازات وتمتلك خلال المدة التي يحددها هذا المجلس .

مادة ٤٢ - كفالة الحكومة للقروض - التي تأخذها السلطة :

١ - يجوز للوزير المالية وبالطريقة التي يستنسبها ان يكتل دفع اية فائدة او تسديد رأس مال او تسديد قرض تنوى السلطة اخذه عن طريق الاسهم او الرهونات او السندات او سندات الدين او الكفالات او غيرها .

٢ - على الرغم مما جاء في اى تشريع آخر تكون المبالغ التي تدفعها الحكومة بسبب اى ضمان نص عليه في هذه المادة والفائدة القانونية التي يقرر وزير المالية نسبتها على هذه المبالغ تكون ديناً على المشروع وعلى جميع واردات السلطة ويأتي مباشرة بعد رأس المال وفائدة القرض المكنول واية مبالغ اخرى وفوائد مستحقة لتسديد رأس مال القرض وقبل اية تكاليف اخرى لم يلتزم بها حتى تاريخ اخذ القرض .

هكذا من المأهول

٣ - على وزير المالية ان يرفع الى مجلس الوزراء خلال شهر واحد بعد نهاية كل سنة مالية بياناً عن اية كفاءات أعطيت استناداً الى هذه المادة خلال السنة المذكورة وعن اية كفاءات كالمذكورة تكون غير مسددة في نهاية السنة المالية ، مع بيان حساب اية مبالغ دفعت بسبب الكفاءات المعطاة استناداً الى هذه المادة ، واية تسديدات قامت بها السلطة من هذه المبالغ والفوائد المستحقة عليها حتى نهاية السنة المالية المذكورة .

#### مادة ٤٣ - اقرار تقديرات رأس المال والايرادات :

على السلطة في مدة لا تقل عن ثلاثة اشهر قبل بدء كل سنة مالية ان ترفع الى الوزير ما يلي ليصادق عليه :-

١ - النفقات التقديرية على حساب رأس المال المقترح اتفاقها او صرفها خلال السنة المالية المذكورة ، بحيث يظهر على انفراد مجموع النفقات المخصصة لتوليد الطاقة الكهربائية ونقلها وتوزيعها والخدمات والعدادات والاشغال واية اعمال تتعلق بتشغيل ما ذكر على التوالي ، و

٢ - النفقات التقديرية منظمة حسبما يقرره الوزير للايراد والصرف على حساب الايرادات خلال السنة المالية المذكورة آنفاً ، بحيث تظهر على انفراد التقديرات المخصصة لتوليد الطاقة الكهربائية ونقلها وتوزيعها والمبيعات من الطاقة الكهربائية وتوفير الاجهزة الكهربائية وبيعها وتأجيرها . ويشترط ان ترفع الى الوزير بالسرعة الممكنة التقديرات المذكورة الخاصة بالسنة المالية التي تلي تأسيس السلطة .

#### مادة ٤٤ - الحسابات والتدقيق :

١ - على السلطة ان تحتفظ بحسابات منظمة وبدفاتر وسجلات اخرى عن اعمال السلطة ، وعليها ان تعد بياناً بالحسابات والميزانية لكل سنة مالية بالشكل الذي يقرره الوزير او يوافق عليه ويكون متمشياً مع احسن المستويات التجارية .

٢ - يقتضى ان يشمل البيان المذكور آنفاً على انفراد المعلومات الخاصة بتوليد الطاقة الكهربائية ونقلها وتوزيعها وعلى المبيعات من الطاقة الكهربائية وتوفير الاجهزة الكهربائية وبيعها وتأجيرها ويتوجب ان يظهر البيان بقدر المستطاع النتائج المالية والتشغيلية لكل منها .

٣ - يتوجب تدقيق حسابات السلطة وبيانات الحسابات والميزانية المذكورة آنفاً بواسطة مدققي حسابات مستقلين يعينهم الوزير من ذوي الكفاءة المناسبة وعلى السلطة ان تقدم اليهم في اي وقت جميع الحسابات والدفاتر والسجلات الموجودة لديها او تحت امرتها والتي يطلبها مدققو الحسابات ويدفع لمدققي الحسابات الاجر الذي يقرره او يوافق عليه الوزير ، وعلى السلطة ان تدفع لدى الطلب اليهم هذا الاجر وجميع المصاريف التي يتكبذونها في تنفيذ ما اوكل اليهم الى الحد الذي يوافق عليه الوزير .

٤ - على السلطة بالإضافة لما نص عليه في البند ( ٣ ) من هذه المادة ان تتأكد بشكل معقول من اجراء التدقيق والمراقبة الكافيتين وبصورة مستمرة على اعمال السلطة ومستودعاتها واموالها والحسابات الخاضعة بها بواسطة مدققين مختصين بها او غيرهم .

#### مادة ٤٥ - التقرير السنوي والحسابات :

١ - على السلطة في كل سنة مالية ان تعد تقريراً يبين الاعمال الرئيسية التي قامت بها السلطة ومدى تقدمها مرفقاً بنسخة من بيان الحسابات والميزانية واي تقرير يقدمه مدققو الحسابات على البيان ، ويشار اليهما فيما بعد بـ ( التقرير والحسابات ) .

٢ - على السلطة ان تزود الوزير بالنسخ التي يطلبها من التقرير والحسابات وعلى الوزير ان يرفع بعض النسخ الى مجلس الوزراء .

٣ - تحفظ نسخ عن التقرير السنوي والحسابات في المكاتب الرئيسية للسلطة ويجرى بيعها لمن يرغب بسعر لا يزيد عن مائة فلس للنسخة الواحدة .

#### الفصل السادس - انتقال الموظفين والمستخدمين

##### مادة ٤٦ - انتقال الموظفين والمستخدمين :

١ - عندما تستملك السلطة او غيرها من اصحاب المشاريع اي مشروع او محطة لتوليد الكهرباء بمقتضى احكام هذا القانون يصبح موظفاً او مستخدماً للمستملك من تاريخ الاستملاك كل شخص كان مباشرة قبل تاريخ الاستملاك في الخدمة المنتظمة في المشروع او المحطة الكهربائية الا ان كان في هذه الخدمة قبل سن هذا القانون الا اذا اختار الشخص المذكور غير ذلك ، ويتم توظيفه او استخدامه على الوجه المذكور بنفس الشروط التي كان يطبقها عليه اصحاب او مالكو المشروع السابقون عند سن هذا القانون ويتنفع من اية زيادات في الراتب والاجر وغيرها من المنافع التي منحها لاصحاب او مالكو المشروع السابقون بعد سن هذا القانون ووافق عليه الوزير .

٢ - عندما يستملك اي مشروع او اية محطة لتوليد الكهرباء على الوجه الانف ذكره يصبح موظفاً او مستخدماً للمستملك من تاريخ الاستملاك كل شخص كان مباشرة قبل تاريخ الاستملاك في الخدمة المنتظمة في المشروع او المحطة الكهربائية الا ان كان في هذه الخدمة قبل سن هذا القانون او بعده الا اذا اختار هذا الشخص المذكور غير ذلك ، ويتم توظيفه او استخدامه على الوجه المذكور بنفس الشروط التي كان يطبقها عليه اصحاب او مالكو المشروع السابقون ويشترط ان لا تطبق هذه الاحكام على اي شخص الا اذا صادق الوزير على خدمته السابقة في المشروع او محطة الكهرباء الا ان كان شرطها على شروطها كما كانت قبل تاريخ الاستملاك مباشرة .

٣ - اذا نشأ خلاف فيما اذا كان اي شخص :-

أ - في الخدمة المنتظمة لدى اصحاب او مالكي المشروع السابقين في اي وقت ، او

ب - في خدمة المشروع او المحطة الكهربائية التابعين لاصحابها او مالكيها السابقين . فانه يجري البت في الامر نهائياً عن طريق التحكيم بمقتضى احكام هذا القانون .

هكذا من الأصول



٤ - تشمل كلمة ( الشروط ) في هذه المادة الشروط المتعلقة بمنح أي تقاعد .

٥ - لا تنطبق أحكام هذه المادة إلا على الشخص الذي كان متفرغاً لأجبات وظيفته أو خدمته في المشروع أو المحطة الكهربائية المستملكين لدى أصحاب أو مالكي المشروع أو المحطة السابقين .

#### مادة ٤٧ - التعويض عن تغيير شروط الخدمة :

١ - إذا تمكن أي موظف أو مستخدم كان في خدمة منتظمة لدى أصحاب أي مشروع أو محطة لتوليد الكهرباء تم استملاكها بمقتضى أحكام هذا القانون أو كان في الخدمة المنتظمة لدى أصحاب محطة لتوليد الكهرباء أغلقت أو فرضت قيود على تشغيلها أو استملاكها بمقتضى الأحكام المذكورة ، إذا تمكن من أن يبرهن خلال خمس سنوات بعد تاريخ الاستملاك أو الإغلاق أو فرض القيود المحكم يعين من قبل الوزير أنه نتيجة لهذا الاستملاك أو الإغلاق أو القيود المفروضة :

أ - قد فقد خدمته أو انخفض راتبه أو أجره أو تعويضاته لسبب غير سوء السلوك أو عدم القدرة أو الإحالة على التقاعد .

ب - قد فقد خدمته نتيجة لأي من الأسباب المذكورة في الفقرة ( ١ ) من المادة ( ١٨ ) من قانون العمل رقم ( ٢ ) لسنة ١٩٦٥ ، وأي تعديل يطراً عليها من وقت لآخر .

ج - قد خضع لشروط خدمة أقل نفعاً ( بما في ذلك مدة الخدمة والأجر والمكافآت والتقاعد والصندوق الطبي وغيره أو أية منافع أو علاوات تستحق بمقتضى أحكام القوانين المرعية أو العرف ) .

لم يتمكن مستلمو المشروع أو محطة توليد الكهرباء أو مالكو المحطة التي يتم إغلاقها أو فرض القيود على تشغيلها أو استملاكها من اقتناع المحكم بتوفر خدمة مماثلة بنفس الشروط المطبقة على الشخص المذكور في تاريخ استملاك المشروع أو المحطة أو إغلاق المحطة أو فرض القيود على تشغيلها أو استملاكها ، فإنه يتوجب على هؤلاء المذكورين أن يدفعوا له التعويض الذي يقرره المحكم بما في ذلك أية مصاريف ملائمة يتكبدها الشخص في الانتقال إلى منطقة أخرى .

ويشترط أن لا يتجاوز هذا التعويض ، فيما عدا أية مصاريف انتقال جزءاً من اثني عشر من المائتات السنوية التي تقاضاها الموظف أو المستخدم قبل تاريخ الاستخدام أو الإغلاق أو فرض القيود عن كل سنة كاملة قضاهما في خدمة أصحاب مشاريع الكهرباء ، وذلك مع مراعاة أحكام الفقرتين ( ١ ، ٢ ) من المادة ( ٤٦ ) من هذا القانون .

٢ - إذا نشأ أي خلاف فيما إذا تم استملاك مشروع أو محطة لتوليد الكهرباء أو فيما إذا أغلقت محطة لتوليد الكهرباء أو فرضت قيود على تشغيلها أو استملاكها بموجب أحكام هذا القانون أو بسبب سريان مفعولها ، فإنه يجزى البت في الخلاف نهائياً عن طريق التحكيم بمقتضى أحكام هذا القانون .

#### الفصل السابع - أحكام متفرقة

مادة ٤٨ - الإعفاء من الضرائب والرخص واية رسوم أخرى :

١ - يجوز للسلطة أن تستورد ضمن القوانين والأنظمة المرعية الآلات والمعدات والأجهزة وجديد ما تحتاج إليه لتنفيذ وتشغيل مشاريعها والقيام بأجباتها والتزاماتها المنصوص عنها في هذا القانون .

٢ - تعفى من رسوم الاستيراد والرسوم الجمركية ومن جميع الرسوم الإضافية الأخرى والطوايع التي تستوفي على البضائع المستوردة والمواد التي تستوردها السلطة لحسابها أو التي تحول لها من مستودعات عامة أو خاصة ( بوند ) شريطة أن تستعمل المواد المذكورة لأغراض المشروع وأن يجري الاستيراد حسب الترتيبات التي تحددها السلطات المختصة . ويستثنى من هذا الإعفاء جميع الأشياء والمواد المستوردة من قبل موظفي ومستخدمي السلطة لأجل استعمالهم الشخصي والمواد المستوردة من قبل السلطة لبيعها للموظفين والمستخدمين فيها .

٣ - إذا باعت السلطة لأجل الاستعمال في المملكة المواد المستوردة معفاة من الرسوم الجمركية ورسوم الاستيراد أو الرسوم الأخرى المذكورة أعلاه إلى أية شركة أو مؤسسة أو هيئة أو أي شخص ممن لا يحق له استيراد هذه المواد معفاة من الرسوم المذكورة فتكون هذه المواد خاضعة لفئات الرسوم التي تترتب عليها بتاريخ البيع .

٤ - تعفى السلطة من أية رسوم أو ضرائب تترتب على خطوط الكهرباء الثابتة لها .

مادة ٤٩ - تشغيل أجهزة ضبط ومواصلات سلكية ولاسلكية من قبل السلطة :

١ - يحق للسلطة أن تستأجر من الحكومة أو غيرها أو تبتني أو تمتلك أو تشغل أجهزة ضبط ومواصلات سلكية أو لاسلكية بحاجة إليها بواسطة الإسلاك أو الراديو من أجل إعطاء الإرشادات وتشغيل مشاريعها شريطة حصرياً لهذا الاستعمال ضمن حدود المملكة وقصره على حاجات السلطة وأجهزتها الكهربائية .



٢ - تخضع اية اجهزه ضبط او مواصلات سلكية ولاسلكية من النوع المشار اليه في الفقرة السابقة لموافقة الجهات الحكومية المختصة ويتم تركيبها وتشغيلها بصورة لا تتعارض مع اية اجهزة او مواصلات سلكية ولاسلكية اخرى في الملاكه وفي حالة حدوث اي تعارض يحق للجهات الحكومية المختصة سحب موافقتها المذكورة الى ان يزول التعارض من المشكومه .

مادة ٥٠ - التزام اصحاب المشاريع بدفع رسوم معينة :

اذا رأى الوزير ضرورة تعيين شخص او اشخاص من مفتشى الكهرباء او غيرهم ليقوموا بأي بحث او تحقيق او خدمة ذي طبيعة خاصة فيما يتعلق بأي مشروع او اذا جرى تنفيذ ذلك بالنيابة عن الوزير بطلب من اصحاب المشروع ، فانه يتوجب على هؤلاء ان يدفعوا للوزير رسم او رسوم كلفة البحث او التحقيق او الخدمة . واذا كان الامر يتعلق باكثر من مشروع فانه يتوجب على اصحاب المشاريع ان يدفعوا الرسم او الرسوم المذكورة بالنسب التي يحددها الوزير .

مادة ٥١ - التحكيم :

فيما عدا ما نص عليه صراحة في هذا القانون :

١ - اذا نشأ اي خلاف او نزاع بشأن تطبيق احكام هذا القانون فانه يحال الى التحكيم رغم عدم موافقة احد الفريقين المتنازعين ويكون ذلك بطلب خطي يتقدم به احد الفريقين او كلاهما الى الوزير وعلى الوزير ان يحيله الى التحكيم خلال اسبوع واحد من تاريخ تسلمه اول طلب للتحكيم .

٢ - يحال الخلاف او النزاع المذكور آنفاً الى هيئة تحكيم مؤلفة من محكمين اثنين وفيصل يعين كل من الفريقين المتنازعين واحداً من المحكمين خلال مدة اسبوع واحد من تاريخ اخالة النزاع او الخلاف الى التحكيم بواسطة الوزير ، ويعين المحكمان المذكوران فيفصل خلال مدة اقصاها اسبوعان من انتهاء المدة المحددة لتعيين المحكمين واذا لم يتم الاتفاق بين المحكمين على تعيين الفصيل خلال المدة المذكورة فانه يجوز لاي من الفريقين المتنازعين ان يقدم طلباً الى رئيس محكمة التمييز ، وعلى رئيس المحكمة او من يقوم مقامه بعد ان يتحقق من عدم الاتفاق على تعيين الفصيل ان يعينه خلال مدة لا تتجاوز خمسة عشر يوماً من تاريخ تقديم الطلب اليه .

٣ - على هيئة التحكيم ان تصدر قرارها في مدة لا تتجاوز شهرين من تاريخ تعيين الفصيل .

٤ - لا يجوز للمحكمة ان تمدد المدة المتعرض عنها في البندين ( ٢ ، ٣ ) من هذه المادة الا لاسباب قاهرة تقتضيهما على انه لا يؤثر في قانونية قرار هيئة التحكيم عدم الالتزام بالمدد المذكورة او اي اخلال باجراءات التحكيم الشكلية .

٥ - يكون قرار التحكيم نهائياً وقطعياً ، ولا يجوز للمحكمة ان تطلب الى هيئة التحكيم اعادة النظر فيه .

٦ - فيما عدا ما نص عليه في هذه المادة تطبيق احكام قانون التحكيم المعمول به .

مادة ٥٢ - الانظمة :

لمجلس الوزراء بناء على تنسيب من الوزير ان يضع الانظمة اللازمة لتنفيذ احكام هذا القانون .

مادة ٥٣ - الغاءات :

فيما عدا ما نص عليه في هذا القانون ، تلغى احكام اي تشريع آخر الى المدى الذي تتعارض فيه مع احكام هذا القانون .

مادة ٥٤ - تنفيذ القانون :

رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

أمين المطال

١٩٦٧/٢/٢٢

وزير الاشغال العامة	وزير	وزير	رئيس الوزراء
وزير الانشاء والتعمير	العدلية	الداخلية	وزير الدفاع
عبد القادر الصالح	سمعان داود	وصلي ميرزا	وصلي التل
وزير الشؤون الاجتماعية والعمل	وزير	وزير الداخلية للشؤون	وزير التربية والتعليم
وزير المالية بالوكالة	الصحبة	البلدية والتروية	وزير النقل
ذوقان الهنداوي	صالح برقسان	قاسم الرباعي	عبد الرهاب المجالي

وزير	وزير	وزير	وزير الاقتصاد الوطني
الخارجية	الزراعة	الاعلام	المواصلات / برق وريادة
عبد الله صلاح	اسماعيل حجازي	عبد الحميد شرف	حاتم الزعبي

هذا القرار يصدر في العاصمة السورية دمشق في اليوم الثاني من شهر كانون الثاني سنة ١٩٦٧ ميلادية .

هكذا من المأهول

## الجدول الأول

## استهلاك محطات توليد الكهرباء أو المشاريع

يكون ثمن محطة توليد الكهرباء لأغراض البند ( ٣ ) من المادة ( ١٩ ) من هذا القانون وتكون قيمة المشروع لأغراض المادة ( ٩ ) والبند ( ١ ) من المادة ( ٣١ ) والبند ( ١ ) من المادة ( ٣٣ ) من هذا القانون المبلغ الذي يشهد مدقق حسابات كفو ومستقل يعينه الوزير بأنه يساوي التكاليف التي صرفت بشكل ملائم لإيجاد المحطة أو المشروع أو بسبب ذلك مخفضاً منها قيمة استهلاك الموجودات التي تكون جزءاً من المحطة أو المشروع والمذكورة في ملحق هذا الجدول .

وتكون قيمة الاستهلاك المسموح به لكل من الموجودات المذكورة المبلغ الذي كان سيخصص لصندوق استهلاك باقسط سنوية متساوية خلال المدة من بدء السنة المالية لأصحاب المشروع حينئذ بعد أن أصبحت كل الموجودات المذكورة متوفرة للاستعمال لأغراض المحطة أو المشروع وإلى نهاية السنة المالية التالية قبل تاريخ الاستهلاك إذا كانت الأقساط المذكورة محددة على أساس المدة المعينة لكل من الموجودات في ملحق هذا الجدول .

## الملحق

الموجودات	المدة بالسنوات
الأراضي بما في ذلك التنمية	لا استهلاك
الابنية المملوكة ملكية مطلقة والمستخدمه للإداره	٦٠
الابنية المستأجره	مدة الاجاره
الابنية المستخدمه لغير الاداره	٤٠
الانشاءات الهندسية المدنية باستثناء الانشاءات الكهرمائية	٤٠
( انظر لاحقاً )	
الانشاءات الكهرمائية : -	
أ - الانشاءات الهندسية والمدنية والسدود الخ . .	٨٠
ب - الابنية الاخرى	٤٠
أبراج التبريد : -	
أ - من الاسمنت المسلح	٣٠
ب - من الخشب	١٥
لنشآت والمكينات بما فيها : -	
محطات توليد الكهرباء ( ماعدا محطات الديزل ) ومصانع توليد البخار	
ومفاتيح ضبط الكهرباء والمحولات وتجهيزات المحطات الفرعية ومحطات التحويل	
واجهزة الحماية من الحريق الدائمة والثابتة	٢٥

## المدة بالسنوات

## الموجودات

محطات الديزل	١٥
الات الحريق والمضخات والتجهيزات الثقيلة	١٥
بطاريات التخزين	٧
ادوات الفحص المتنقلة	١٠
الاتات والتجهيزات والوازم المثبتة	١٠
الماكينات المكتبية	٧
الخطوط الرئيسية	
الهوائية بأنواعها المختلفة	٣٠
الارضية بأنواعها المختلفة	٤٠
الموجودات	
خدمات المستهلكين الهوائية والارضية	٢٥
عدادات المستهلكين واجهزة الضبط البعيد للتيار والانارة العامة	١٥
الاجهزة المؤجرة للمستهلكين	٧
وسائل النقل	
سيارات البنزين	٥
السيارات الكهربائية	١٠
العربات من جميع الانواع لنقل المواد والبضائع المخصصة للاستعمال داخل المحطات او المصانع	١٠
عربات الجر ومراكب وسفن نقل البضائع	٢٥

## الجدول الثاني

## كلفة الطاقة الكهربائية في المحطات المختارة

تقدر كلفة انتاج الطاقة الكهربائية في اية محطة مختارة باحتساب التكاليف والرسوم والحسميات التالية لكل سنة حساب من سنوات مالكي المحطة : -

أ - تكاليف المحروقات والزيوت والماء والمحروقات المستهلكة والرواتب والاجور واية مساهمات لتقاعد وتأمين الموظفين والمستخدمين ، والاصلاحات والصيانة والتجديدات غير المقيده على حساب رأس المال .

ب - تكاليف الاستئجار والاسعار والضرائب ( فيما عدا الضرائب على الارباح ) والتأمين فيما يخص المحطة .

ج - النسبة الملائمة من تكاليف تأسيس وإدارة المحطة

د - اية تكاليف اخرى خاصة على حساب الإيرادات .

هـ - الفائدة ( فيما عدا الفائدة المدفوعة من رأس المال ) على الاموال التي تنفق بشكل ملائم لاغراض رأس المال ( سواء اصرفت من رأس المال ام من الإيرادات ) فيما يتعلق بالمحطة والمصنع الصالح لتوليد الطاقة الكهربائية والمستخدم لذلك ، ورأس المال العامل الخاص بالمحطة وتوليد الطاقة الكهربائية فيها بشكل ملائم .

وإذا كانت تملك المحطة شركة فان نسبة الفائدة لاغراض هذه الفقرة تساوى معدل الارباح والفوائد التي تدفعها الشركة عن رأس مال الاسهم والتفويض خلال سنتها المالية السابقة ، بحيث لا تقل هذه النسبة عن اربعة ولا تزيد عن تسعة بالمائة في السنة .

و - حسم للاستهلاك لكل من الموجودات المذكورة في القائمة المدرجة في الجدول الاول الملحق بهذا القانون والتي تكون جزءا من المحطة وتكون صالحة لتوليد الطاقة الكهربائية ومستخدمة لذلك ، وتكون قيمة الحسم مساوية لمبلغ الكلفة الاصلية لهذه الموجودات اذا وزع الحسم على اقساط سنوية خلال ( المدة المحددة ) كما عرفت لاحقا في هذا الجدول ، ويبدأ هذا الحسم من تاريخ التشغيل او من بدء سنة الحساب التالية للسنة التي تصبح فيها الموجودات المذكورة معدة للاستخدام لاغراض المحطة ايها يأتي بعد الاخر وينتهي في نهاية المدة المحددة المذكورة او عندما يتوقف استخدام الموجودات لاغراض المحطة ايها يأتي قبل الاخر ، مع مراعاة الاحكام اللاحقة ، ويشترط حيثما يكون ذلك ملائماً ان تكون نسبة الحسم السنوي متناسبة مع جزء من سنة الحساب ، ويشترط ايضاً حيثما يتوقف استخدام اية موجودات بسبب عدم الاستعمال بعد تاريخ التشغيل وقبل نهاية المدة المحددة المذكورة آنفاً ان تقوم السلطة بحسم او حسميات اضافية فيما يتعلق بالموجودات المذكورة لصالح مالكي المحطة خلال مدة تقررها هي ولا تتجاوز المدة المحددة بحيث انه اذا اضيفت هذه الحسميات الى (١) سعر الموجودات في السوق بتاريخ توقفت

استخدامها على الوجه المذكور آنفاً ان كان لها سعر في السوق ، و (٢) مجموع الحسميات المتعلقة بتلك الموجودات اذا عملت الحسميات المنصوص عنها في هذه الفقرة بتاريخ بدء المدة المحددة الى تاريخ توقف الاستخدام ، فان المجموع يساوى الكلفة الاصلية للموجودات . وتكون للعبارات التالية المعاني المخصصة لها ادناه لاغراض هذا الجدول : -

تعني العبارة ( الكلفة الاصلية ) المبالغ التي صرفت بشكل ملائم لاغراض المال فيما يتعلق بموجودات تكون جزءا من المحطة الا انه اذا كانت هذه الموجودات جاهزة للاستعمال ومعدة للاستخدام لمدة لا تقل عن المدة المحددة وجرى استبدالها فيما بعد فان المبالغ التي صرفت بشكل ملائم في تزويد اية موجودات جديدة مخفضاً منها مبلغ يساوى سعر السوق للموجودات المستبدلة ( ان كان لها سعر في السوق ) في تاريخ توقف استخدامها لاغراض المحطة ، تعتبر الكلفة الاصلية للموجودات الجديدة .

تعني عبارة ( تاريخ التشغيل ) التاريخ الذي تحدده السلطة بمقتضى احكام المادة ( ١٩ ) من هذا القانون لتشغيل المحطة وفق احكام هذه المادة ، وتعني بالنسبة لاية موجودات يرد ذكرها في هذا الجدول التاريخ الذي تحدده السلطة على الوجه المذكور فيما يتعلق بالمحطة التي تكون الموجودات جزءا منها .

وتعني عبارة ( المدة المحددة ) بالنسبة لكل من الموجودات المذكورة في ملحق الجدول الاول عدد السنوات المحددة امامها في الملحق وفي كل حالة من بدء سنة الحساب التالية للسنة التي تصبح فيها الموجودات المذكورة معدة للاستخدام لاغراض المحطة لأول مرة .

## الجدول الثالث

## تعديل كلفة الانتاج بالنسبة لمعامل حمل الطاقة

إذا كان سعر تزويد الطاقة الكهربائية بمقتضى احكام هذا القانون مساوياً لكلفة الانتاج بعد تعديلها بالنسبة لمعامل حمل الطاقة والى الحد الذي يكون فيه كذلك ، فان السعر المعدل يكون مساوياً لمجموع مايلي :-

أ - الحاصل من ضرب الحد الاعلى من الكيلوواط خلال كل شهر من اشهر السنة المالية في الاساس الثابت لتكاليف الكيلوواط ، و

ب - الحاصل من ضرب عدد الوحدات المزودة ، لاصحاب المشروع خلال سنة الحساب في الاساس المتكرر للتكاليف .

ويعتبر الحد الاعلى للطلب من الكيلوواط خلال اى شهر لاغراض الفقرة ( أ ) اعلاه ضعف اكبر عدد من وحدات الطاقة الكهربائية المزودة لاصحاب المشروع خلال ثلاثين دقيقة متتالية من بدء او منتصف اية ساعة من ساعات اليوم الرابع والعشرين في ذلك الشهر ، ويشترط اذا كان الحد الاعلى للطلب من الكيلوواط كما جرى تحديده على الوجه المذكور اقل من الحد الاعلى للطلب من الكيلوواط خلال اى شهر سابق من اشهر السنة المالية نفسها ، ان يدفع عن الحد الاكبر .

هكذا من المأهول

ومع مراعاة احكام البند (٤) من المادة (٢١) من هذا القانون يجري تحديد الاساس الثابت والاساس المتكرر للتكاليف طبقاً للقواعد التالية :-

- ١ - تحدد كلفة الانتاج حسبما ورد في الجدول الثاني الملحق بهذا القانون .
- ٢ - توزع الكلفة المحددة على الوجه المذكور بين التكاليف الثابتة والتكاليف المتكررة بالطريقة الموضحة في ملحق هذا الجدول .
- ٣ - يكون الجزء الواحد من اثني عشر من التكاليف الثابتة في سنة الحساب مقسوماً على معدل الحد الاعلى للطلب الشهري في تلك السنة ، اساساً ثابتاً لتكاليف الكيلوواط .
- ٤ - يكون مبلغ التكاليف المتكررة مقسوماً على عدد الوحدات المزودة من المحطة خلال سنة الحساب اساساً متكرراً للتكاليف

#### الملحق

- ١ - تخصص من كلفة الانتاج في محطة توليد كهرباء مخارة كما يجري تحديدها حسبما ورد في الجدول الثاني الملحق بهذا القانون التكاليف والرسوم والحسميات لتكاليف ثابتة في سنة الحساب كما يلي :-

أ - جميع التكاليف والرسوم والحسميات المفصلة في البنود ب ، ج ، د ، هـ ، و ، من الجدول الثاني .

ب - اجزاء من التكاليف والرسوم والحسميات المفصلة في البند ( أ ) من الجدول الثاني محسوبة على اساس المعادلات التي يقررها الوزير .

#### الجدول الرابع

##### تعديل كلفة الانتاج بالنسبة لمعامل القوة

إذا كان سعر تزويد الطاقة الكهربائية بمقتضى احكام هذا القانون مساوياً لكلفة الانتاج بعد تعديلها بالنسبة لمعامل القوة وإلى الحد الذي يكون فيه كذلك ، يعدل التعديل يضرب الاساس الثابت لتكاليف الكيلوواط كما جرى تحديده طبقاً للجدول الثالث الملحق بهذا القانون في العامل الذي ينتج من تطبيق المعادلة المذكورة في القائمة الملحق بهذا الجدول ، وذلك مع مراعاة احكام الفقرة (٤) من المادة (٢١) من هذا القانون

#### الملحق

١ - معادلة تحساب العامل الذي يضرب به الاساس لتكاليف الكيلوواط هي :  

$$\text{العامل} = \frac{\text{معدل الطلب الشهري} \times \text{معدل الحد الاعلى للطلب الشهري}}{\text{معدل الطلب الشهري} + \text{معدل الحد الاعلى للطلب الشهري}}$$
  
 حيث : معدل الطلب الشهري = متوسط الطلب الشهري في السنة  
 ومعدل الحد الاعلى للطلب الشهري = الحد الاعلى للطلب الشهري في تلك السنة

باعتبار ( ط ) معامل القوة ( بالكسر العشري ) الذي تشتغل به المحطة المختارة في وقت الحد الاعلى للطلب للمحطة ، وباعتبار ( ق ) معامل القوة ( بالكسر العشري ) للطاقة المزودة من المحطة المختارة للمالكين في وقت الحد الاعلى للطلب للمالكين من المحطة .

٢ - في هذا الملحق :-

أ - يعبر عن معامل القوة الذي تشتغل به المحطة المختارة في وقت الحد الاعلى للطلب من المحطة بالكسر العشري ويتوصل اليه بقسمة ضعف اكبر عدد من وحدات الطاقة الكهربائية المزودة من المحطة خلال ثلاثين دقيقة متتالية من بدء او منتصف اية ساعة من ساعات اليوم الاربع والعشرين في اي يوم في سنة الحساب على ضعف عدد الكيلو فولت امبير المزودة من المحطة في الثلاثين دقيقة المذكورة .

ب - يعبر عن معامل القوة المزودة من المحطة المختارة للمالكين في وقت الحد الاعلى لطلبهم من المحطة . بالكسر العشري . ويتوصل اليه بقسمة ضعف اكبر عدد من وحدات الطاقة الكهربائية المزودة من المحطة للمالكين خلال ثلاثين دقيقة متتالية من بدء او منتصف اية ساعة من ساعات اليوم الاربع والعشرين في سنة الحساب على ضعف عدد ساعات الكيلو فولت امبير المزودة من المحطة للمالكين خلال الثلاثين دقيقة المذكورة .

#### الجدول الخامس

الرسوم والحسميات المتعلقة بخط النقل المستخدم في تزويد الطاقة الكهربائية بالجملة لاصحاب المشاريع الاخرين

- ١ - تحسب الرسوم والحسميات المتعلقة بخط النقل المستخدم في تزويد الطاقة الكهربائية بالجملة لاصحاب المشاريع الاخرين على الاسس التالية بالنسبة لسنة الحساب او لما يتناسب مع جزء السنة :-

أ - الكلفة الفعلية لصيانة خط النقل بما في ذلك تجديداته غير المقيدة على حساب رأس المال .

ب - المبالغ المدفوعة للاستئجار والاسعار والضرائب ( فيما عدا الضرائب على الارباح ) والتأمين الخاص بخط النقل .

ج - نسبة ملائمة من تكاليف التأسيس والادارة فيما يتعلق بخط النقل .

د - كلفة الوحدات الكهربائية الضائعة في النقل من المحطة الرئيسية او الفرعية التي تزود الطاقة الكهربائية الى المحطة الرئيسية او الفرعية التي تأخذ الطاقة .

هـ - اية تكاليف اخرى على حساب الايرادات فيما يتعلق بخط النقل .

و - الفائدة على الاموال التي تنفق بشكل ملائم لاغراض رأس المال ( سواء اصرفت من رأس المال ام من الايرادات ) فيما يتعلق بخط النقل ، والفائدة على رأس المال العامل فيما يتعلق بخط النقل بشكل ملائم بالنسبة التالية :-

١- حيثما تكون مالكة خط النقل شركة تكون النسبة معدل نسبة الارباح والفائدة التي تدفعها الشركة عن رأسمال الاسهم والقروض خلال سنة الحساب السابقة ، بحيث لا تقل النسبة في اى حال عن اربعة ولا تزيد عن تسعة بالمائة في السنة .

٢ - حيثما تكون مالكة خط النقل سلطة محلية تكون النسبة معدل النسبة المدفوعة من السلطة على الاموال التي تأخذها لاغراض بناء الخط .

٣ - جسم للاستهلاك لكل من الموجودات المذكورة في ملاحق هذا الجدول والتي تكون جزءاً من خط النقل ، وتكون قيمة الجسم مساوية لمبلغ الكلفة الاصلية لهذه الموجودات اذا وزع الجسم على اقساط سنوية خلال المدة المحددة ويبدأ هذا الجسم من تاريخ التوريد او من بدء سنة الحساب التالية للسنة التي تصبح فيها الموجودات المذكورة معدة للاستخدام لاغراض خط النقل ايهم يأتي بعد الاخر وينتهي في نهاية المدة المحددة او عندما يتوقف استخدام الموجودات لاغراض خط النقل ايهما يأتي قبل الاخر - مع مراعاة الاحكام اللاحقة .

ويشترط حيثما يتوقف استخدام اية موجودات بسبب عدم الاستعمال بعد تاريخ التوريد وقبل نهاية السنة المحددة ان يتم اصحاب المشروع الذين يتزودون بالطاقة الكهربائية بحسم او حسميات اضافية للموجودات المذكورة خلال مدة لا تتجاوز المدة المحددة حسمياً يتفق عليه بينهم وبين اصحاب المشروع الذين يزودون الطاقة - او حسمياً يقرره الوزير في حالة عدم الاتفاق بحيث انه اذا اضيفت هذه الحسميات الى (١) سعر الموجودات في السوق في تاريخ توقف استخدامها على الوجه المذكور ، ان كان لها سعر في السوق . و (٢) مجموع الحسميات المتعلقة بتلك الموجودات اذا عملت الحسميات المنصوص عنها في هذه الفقرة من تاريخ بدء المدة المحددة الى تاريخ توقف الاستخدام فان المجموع يساوي الكلفة الاصلية للموجودات .

٢ - اذا استعملت لخط نقل لتزويد الطاقة الكهربائية بالجملة لاثنين او اكثر من اصحاب المشاريع او اذا استعملت لخط نقل لتزويد الطاقة بالجملة ولاغراض اخرى ، فان الرسوم والحسميات تكون النسبة الملائمة من الرسوم والحسميات على الوجه الاتف ذكره .

٣ - تكون للعبارات التالية المعاني المخصصة لها ادناه لاغراض هذا الجدول :

تعني عبارة ( الكلفة الاصلية ) المبالغ التي تصرف بشكل ملائم لاغراض رأس المال فيما يتعلق بموجودات تكون جزء من خط النقل ، الا انه حيثما تكون هذه الموجودات معدة للاستخدام المدة لا تقل عن المدة المحددة وجرى استبدالها فيما بعد فان المبالغ التي تصرف بشكل ملائم في تزويد موجودات جديدة مخفضاً منها مبلغ يساوي سعر السوق للموجودات المستبدلة ( اذا كان لها سعر في السوق ) في تاريخ توقف استخدامها لاغراض خط النقل ، تعتبر الكلفة الاصلية للموجودات الجديدة .

وتعني عبارة ( تاريخ التوريد ) التاريخ الذي يبدأ فيه استخدام خط النقل لتزويد الطاقة الكهربائية بطريق غير مباشر من السلطة ، وتعني بالنسبة لاية موجودات تكون جزء من خط النقل يستخدم على الوجه المذكور التاريخ المشار اليه فيما يتعلق بخط النقل .

وتعني عبارة ( المدة المحددة ) بالنسبة لكل من الموجودات المذكورة في القسم (١) من ملحق هذا الجدول والتي تكون جزءاً من خط النقل عديد السنوات المحدد انماها في ذلك القسم ، وفي كل حالة من بدء سنة الحساب التالية للسنة التي تصبح فيها الموجودات المذكورة معدة للاستخدام لاغراض خط النقل ، وتكون المدة بالنسبة لكل من الموجودات المذكورة في القسم (٢) من الملحق المذكور المدة المحددة في ذلك الترتيب انما هذه الموجودات .

وتعني عبارة ( سنة الحساب ) سنة حساب مالكي خط النقل .

الملحق	
القسم (١)	
المدة بالسنوات	الموجودات
٤٠	الخطوط الارضية
٣٠	الخطوط الهوائية
	المحولات ومفاتيح ضغط الكهرباء
	الضرورية لضبط الخطوط الارضية
٢٥	والهوائية المستعملة كذلك
	الابنية واجزاؤها الضرورية لحفظ المحولات
٤٠	ومفاتيح ضبط الكهرباء
القسم (٢)	
المدة المتبقية للاجاره	اجارة الاراضى
مدة الاجارة المتبقية في تاريخ	اخلاء الموقع
اخلاء الموقع	

هكذا من الملاحق

## الجدول السادس

مناطق التزويد الموسعة

## اصحاب المشاريع

## الاماكن الداخلة في المناطق الموسعة

- ١ - شركة الكهرباء الاردنية المساهمة المحدودة في عمان .
- محافظه العاصمة كما هي معرفة في  
الجدول رقم (١) الملحق بنظام  
التقسيمات الادارية رقم (١٢٥)  
لسنة ١٩٦٥
- ومحافظة البلقاء ( باستثناء قضاء  
الشونة الجنوبية ) كما هي معرفة في  
الجدول رقم (٦) الملحق  
بالنظام المذكور
- ٢ - شركة كهرباء محافظة القدس الاردنية المساهمة المحدودة في القدس
- محافظه القدس كما هي معرفة في  
الجدول رقم (٢) الملحق بنظام  
التقسيمات الادارية رقم (١٢٥)  
لسنة ١٩٦٥
- ومحافظة الخليل كما هي معرفة في  
الجدول رقم (٥)  
وقضاء الشونة الجنوبية كما هو  
معرفة في الجدول رقم (٦)  
الملحق بالنظام المذكور
- ٣ - مؤسسة كهرباء محافظة نابلس
- محافظه نابلس كما هي معرفة في  
الجدول رقم (٤) الملحق بنظام  
التقسيمات الادارية رقم (١٢٥)  
لسنة ١٩٦٥

## الفهرس

رقم المادة	عنوان المادة	رقم الصفحة
١	اسم القانون	٤٩٤
٢	الفصل الاول - التعاريف	٤٩٤
٣	الفصل الثاني - السلطة وواجباتها وصلاحياتها	٤٩٦
٤	السلطة وغاياتها ومركزها	٤٩٧
٥	مجلس السلطة	٤٩٧
٦	مكافآت اعضاء مجلس السلطة	٤٩٧
٧	النصاب القانوني لمجلس السلطة	٤٩٨
٨	صلاحيات وواجبات السلطة	٤٩٩
٩	صلاحيات اضافية للسلطة	٤٩٩
١٠	صلاحيات الاستملاك	٤٩٩
١١	ممارسة السلطة لاعمالها بواسطة موظفيها ووكلائها	٥٠٠
١٢	صلاحيات دخول الاراضي والابنية	٥٠٠
١٣	حق الارتفاق	٥٠٢
١٤	حق دعم وتثبيت الخطوط الكهربائية	٥٠٢
١٥	استغلال مصادر المياه	٥٠٣
١٦	الحقوق المكتسبة لاستغلال مصادر المياه	٥٠٣
١٧	توجيهات الوزير	٥٠٣
١٨	موظفو ومستخدمو السلطة	٥٠٣
١٩	الفصل الثالث - برامج السلطة	٥٠٤
٢٠	اعداد وتنفيذ البرامج	٥٠٥
٢١	المحطات المختارة	٥٠٦
٢٢	المحطات المختارة المزمع انشاؤها	٥٠٧
٢٣	التزامات وحقوق اصحاب المحطات	٥٠٧

هكذا من المأهول

رقم الصفحة	عنوان المادة	رقم المادة
٥٠٨	بناء خطوط نقل الكهرباء الرئيسية	٢٢
٥٠٩	التزام السلطة بتزويد اصحاب المشاريع بالطاقة الكهربائية	٢٣
٥١٠	تعرفة الطاقة الكهربائية التي تزودها السلطة لاصحاب المشاريع مباشرة	٢٤
٥١٠	ثمن الطاقة الكهربائية التي تزود بالجملة بطريقة غير مباشرة	٢٥
٥١١	سلطة اغلاق محطات توليد الكهرباء	٢٦
٥١٢	حصول السلطة على الموافقة الثانوية صلاحية السلطة في استعمال خطوط النقل الرئيسية بالاتفاق	٢٧
٥١٢	صلاحية السلطة في شراء الطاقة الكهربائية الفائضة	٢٨
٥١٢	الفائضة	٢٩
	<b>الفصل الرابع - تنظيم التوزيع</b>	
٥١٢	توسيع مناطق التزويد وتحويل المشاريع	٣٠
٥١٤	شروط تحويل وانتقال ملكية المشروع التابع لسلطة محلية	٣١
٥١٤	شروط تحويل ونقل ملكية المشروع التابع لشركة	٣٢
٥١٦	شروط تحويل ونقل المشروع التابع لجمعية تعاونية	٣٣
٥١٦	الامتيازات	٣٤
٥١٧	تعرفة الطاقة الكهربائية ورسوم الخدمات التي تقدمها السلطة للمستهلكين	٣٥
٥١٧	ايمان الطاقسة الكهربائية التي يزودها اصحاب المشاريع	٣٥
	<b>الفصل الخامس - المالية والحسابات والتقرير السنوي</b>	
٥١٧	صندوق الكهرباء	٣٧
٥١٧	صلاحية اقتراض المال	٣٨
٥١٨	استثمار الاموال الفائضة	٣٩
٥١٨	صلاحية السلطة في اصدار السندات	٤٠
٥١٩	كيفية حساب - ودفع التوزيع	٤١
٥١٩	كفالة الحكومة للتوزيع التي تأخذها السلطة	٤٢
٥٢٠	اقرار تقييدات راس المال والايرادات	٤٣

رقم الصفحة	عنوان المادة	رقم المادة
٥٢٠	الحسابات والتدقيق	٤٤
٥٢١	التقرير السنوي والحسابات	٤٥
	<b>الفصل السادس - انتقال الموظفين والمستخدمين</b>	
٥٢١	انتقال الموظفين والمستخدمين	٤٦
٥٢٢	التعويض عن تغيير شروط الخدمة	٤٧
	<b>الفصل السابع - احكام متفرقة</b>	
٥٢٣	ادعاء مسن الضرائب والخص واية رسوم اخرى	٤٨
٥٢٣	تشغيل اجهزة ضبط ومواصلات ملكية ولا ملكية من قبل السلطة	٤٩
٥٢٤	التزام اصحاب المشاريع بدفع رسوم معينة	٥٠
٥٢٤	التحكيم	٥١
٥٢٥	الانظمة	٥٢
٥٢٥	الغاءات	٥٣
٥٢٥	تنفيذ القانون	٥٤
	<b>الجدول الملحق بالقانون</b>	
٥٢٦	استهلاك محطات توليد الكهرباء او المشاريع	١
٥٢٦	الملحق	١
٥٢٨	كلفة الطاقة الكهربائية في المحطات المختارة	٢
٥٢٩	تعديل كلفة الانتاج بالنسبة لمعامل حمل الطاقة	٣
٥٣٠	الملحق	٣
٥٣٠	تعديل كلفة الانتاج بالنسبة لمعامل القوة	٤
٥٣٠	الملحق	٤

الجدول رقم

هكذا من المأهول